

القيم والأخلاق

فى مجال التوزيع

- قيمة الحرية وأساس الإيمان بها .
- الملكية الفردية أبرز مظاهر الحرية .
- الميراث أبرز حقوق الملكية .
- قيمة العدل ومعناه والحاجة إليه .
- حاجة الناس إلى الكتاب والميزان لمعرفة العدل .
- من العدل تفاضل الأرزاق وتكافؤ الفرص .
- من العدل توفية العاملين حقوقهم .
- من العدل إقامة تكافل شامل .
- من العدل تقريب الفوارق بين الناس .

obeikandi.com

القيم والأخلاق .. فى مجال التوزيع

من أهم المجالات فى الاقتصاد - ولعلها أهمها - مجال التوزيع ، حتى ذهب بعض الكاتبين فى الاقتصاد الإسلامى إلى أنه يعنى أول مايعنى بالتوزيع ، ولا علاقة له بالإنتاج .

ويركز التوزيع فى الاقتصاد الرأسمالى على ما بعد الإنتاج ، أى على ما ينشأ من العملية الإنتاجية لأى مشروع ، فى صورة نقود أو أثمان ، فيوزع الناتج على عناصر الإنتاج التى أسهمت فى إنتاجه ، وهى أربعة :

١ - الأجور : للعمال ، وكثيراً ما يُستغل فيها حاجة العامل ، ويُعطى دون أجر مثله .

٢ - الفائدة : مقابل رأس المال النقدى ، الذى أُقرض لصاحب المشروع .

٣ - الربح : أى الإيجار للأرض التى قام عليها المشروع .

٤ - الربح : للمنظم ، الذى يقوم بعملية التنظيم والإدارة للمشروع ويتحمل مسؤوليته .

ونتيجة للتفاوت فيما يمتلكه الأفراد من العناصر المشاركة فى الإنتاج ، يتفاوت ما يحصل عليه كل منهم من دخل .

والإسلام يرفض البند الثانى من هذه الأربعة ، وهو الفائدة ، فقد اتفق علماء المسلمين ، وأجمعت مجامع الفقه المعاصرة على أن الفائدة هى الربا المحرّم ، بل هو من الكبائر السبع الموبقات ، وممن لعن النبى ﷺ : آكله وموكله وكتبه وشاهديه ، وممن آذن القرآن فاعله بحرب من الله ورسوله (١) .

(١) انظر : كتابنا « فوائد البنوك هى الربا الحرام » ، طبعة دار الوفاء .

أما الثلاثة الأخرى ، فالإسلام يجيزها إذا استوفت شروطها ، وتحققت بضوابطها .

وأما الاقتصاد الاشتراكي ، فالإنتاج في ظل نظامه خاضع للتخطيط المركزي ، ومصادر الإنتاج كلها مملوكة للدولة ، والعمالة كلها في يد الدولة ، وتحت سلطانها ، فالأساس في توزيع الدخل هو ما يقرره المجتمع ممثلاً في الدولة ، وليس ما تحدده السوق ، والدولة هي التي تخطط الإنتاج القومي ، وهي التي تضع الخطة العامة للتوزيع بكل أنواعه : من أجور ورواتب وفائدة وريع .

وقد عاب الاشتراكيون على المجتمعات الرأسمالية : أنها مجتمعات القلة الغنية المترفة ، والكثرة الفقيرة المتعبة ، وأنها تهتم بإنتاج السلع الكمالية والترفية ، التي تحقق الإشباع للأغنياء ، والأرباح العالية للرأسماليين ، كإنتاج الأثاث الفاخر ، وأدوات الزينة ، وألوان الترف ، دون الاهتمام بإشباع حاجات الجماهير الغفيرة من الفقراء والكادحين . وقد تنتج الأشياء النافعة كالقمح أو الزيت ، أو غيرها ، ثم إذا وجدت سعرها رخيصاً قامت بإهلاكه ، فألقته في البحر أو أحرقته ، حتى يستمر السعر غالياً كما تريد .

وفي سلطان النظام الرأسمالي قامت احتكارات كبيرة ورهيبة ، أصبحت أحياناً شركات متعددة الجنسيات ، حتى إن بعضها غدا دولة داخل الدولة ، فهي لا تخضع للحكومات المحلية ، بل كثيراً ما تُخضعها لرغباتها ومصالحها بالرشوة السافرة والمقنعة . فلا أحد يستطيع أن يفرض عليها نوع الإنتاج ، ولا قدر الأرباح ، فهي المتحكمة في الإنتاج والأسعار .

ونقد الاشتراكيين للرأسماليين صحيح ، ولكنهم حاربوا باطلاً بما هو أبطل منه ، فانتقلوا تحت وطأة الاشتراكية من احتكار الرأسمالية إلى احتكار أفضع وأشنع ، وهو احتكار الدولة ، التي ملكت كل وسائل الإنتاج ، من أراض ومصانع ومناجم ، واستولت على الأرباح ، ولم تردّها - كما زعموا - على العمال الذين كانوا يحلمون بالجنة الموعودة لهم في ظل الاشتراكية .

ولم تقض على التفاوت الفاحش الذى عُرِفَ فى الرأسمالية ، بل وُجِدَ فيها تفاوت رهيب فى الأجور بين الحدين : الأعلى والأدنى ، حتى بلغ فى الجيل الثالث عام ١٩٦٢ حسب إحصائية « بيار لاروك » نسبة (١ - ٥٠) أى أن أكبر مرتب يساوى خمسين ضعفاً من مرتب الصغير فى روسيا (١) .

والاقتصاد الإسلامى قد برئ من مظالم الرأسمالية والاشتراكية كليهما ، وأقام فلسفته ونظامه على دعائم أخرى ، ركز فيها على توزيع ما قبل الإنتاج ، أى على توزيع مصادر الإنتاج ، ولمن تكون ملكيتها ؟ وما حقوق هذه الملكية وواجباتها ؟

وليس معنى هذا أنه لا يهتم بعوائد الإنتاج ، فهو يهتم بها كذلك ، كما سنرى فى عنايته بتوفية العاملين حقوقهم وأجورهم العادلة ، كما قد أدركوا واجباتهم .

كما أنه يرفض الفوائد الربوية رفضاً حاسماً ، وقد بين الاقتصاديون المعاصرون أضرارها حتى من الناحية الاقتصادية البحتة (٢) .

ويقوم التوزيع فى الاقتصاد الإسلامى على قيمتين إنسانيتين كبيرتين أساسيتين :
القيمة الأولى : الحرية .

والقيمة الثانية : العدل .

وستحدث عن كل منهما بالتفصيل المناسب فى الصفائف التالية .

* * *

(١) انظر : نظرية التوزيع للدكتور رفعت العوضى ص ٢٨٧ ، وعدالة توزيع الثروة للأستاذ عبد السميع المصرى ص ١١٠ - ١١٣

(٢) انظر فى ذلك : رأى الدكتور « شاخت » الاقتصادى الألمانى المعروف ، ومدير بنك الرايخ الألمانى سابقاً ، نقله الشهيد سيد قطب فى « العدالة الاجتماعية فى الإسلام » ص ١٣٤ ، وما بعدها ، طبعة عيسى الحلبي - السادسة .

قيمة الحرية

● أساس الإيمان بالحرية :

القيمة الأولى فى مجال التوزيع هى : الحرية .
ولكن لماذا يقر النظام الإسلامى الحرية فى حياة الناس الاقتصادية ؟
ولماذا يرفض الدكتاتورية الاقتصادية المتسلطة على الأعناق ، المتحكمة فى
الأرزاق ؟

إن أساس ذلك يرجع إلى أمرين مهمين :

١ - إيمانه بالله جلَّ شأنه .

٢ - إيمانه بالإنسان .

أولاً - الإيمان بالله وتوحيده :

فأما الإيمان بالله فجوهره فى الإسلام هو التوحيد ، وعقائده ومبادئه
تتلخص فى هذه الكلمة « لا إله إلا الله » كما يتلخص الكتاب الضخم فى
العنوان .

ولا يكفى فى التوحيد أن يعتقد الإنسان أن الله وحده هو خالق السموات
والأرض وما بينهما وما فيهما ومن فيهما ، فقد كان أكثر عبَاد الأصنام يعتقدون
ذلك ، ولم يغنهم ذلك عند الله شيئاً ، ولم يعتدّ القرآن ذلك إيماناً ، بل
عدّهم مشركين كافرين : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ
اللَّهُ ، قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ
ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ، قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ﴾ (١) ،

(١) الزمر : ٣٨

﴿ قُلْ لِّمَنَ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ سَيَقُولُونَ لله ، قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ
 ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ سَيَقُولُونَ لله ، قُلْ أَفَلَا
 تَتَّقُونَ ﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ
 تَعْلَمُونَ ﴾ سَيَقُولُونَ لله ، قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴾ ؟! (١) .

إنما حقيقة التوحيد أن يُفرد الله وحده بالعبادة والاستعانة ، كما علّم الله
 المؤمنين أن يعلنوا كل يوم سبع عشرة مرة - على الأقل - : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ
 وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٢) ، أى لا نعبد إلا إياك ولا نستعين إلا بك . وعبادة الله
 تعالى تعنى طاعة أمره ، والانقياد لحكمه ، والخضوع لسلطان شرعه .
 ولا يبقى هذا التوحيد إذا اتخذ الناس غير الله رباً ، أو اتخذوا غير الله ولياً ،
 أو ابتغوا غير الله حكماً .

فالله وحده هو رب العالمين وسيدهم ومدبر أمرهم ومالك أزمتهم ، وهو
 الذى بيده - وحده - الخلق والرزق ، والموت والحياة ، والحكم والتشريع ،
 والتحليل والتحريم ، وهو الذى يستحق - وحده - التعظيم والتقدیس
 والضراعة والخضوع . فإذا وُجد فى الناس فرد أو مجموعة تعلن بقولها
 أو تتجه فى تفكيرها وعملها : أنها - وحدها - مالكة الأرزاق ، ومدبرة
 الأمور ، وسيدة الناس ، والمهيمنة على كل شىء ، والمنفردة بالحكم والتشريع ،
 وفرض نظام معين على المجتمع بالإكراه - أو الحيلة - فهذا إخراج للمجتمع
 من نور التوحيد إلى ظلمات الشرك ، من عبادة الله وحده إلى عبادة غيره
 طوعاً أو كرهاً .

وهذا ما يعاديه الإسلام فى قوة ، ويقاومه فى صراحة : ﴿ قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ آبْنِي
 رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ؟! (٣) ، ﴿ قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا فَاطِرِ

(٣) الأنعام : ١٦٤

(٢) الفاتحة : ٥

(١) المؤمنون : ٨٥ - ٨٩

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴿١﴾ ؟ ، ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ ابْتِغَىٰ حَكْمًا
وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ ؟ (٢) .

لقد دمع القرآن اليهود والنصارى بالشرك - وهم أهل كتاب دينى - لأنهم
حَكَّمُوا رجال دينهم فيما ليس من حقهم ، بل هو من حق الله وحده ، حق
التشريع والتحليل والتحريم ، ونسوا أن أمر الحكم والتشريع لله سبحانه :
﴿ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ، أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ
لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) . دمع القرآن النصارى بالشرك فقال : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ
وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا
وَاحِدًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٤) .

وفسر ذلك النبى - صلى الله عليه وسلم - أن عبادتهم إياهم إنما كانت
طاعتهم فيما يُشْرَعُونَ من تحليل وتحريم (٥) .

فإذا كان هذا حكم القرآن على أهل كتاب حَكَّمُوا رجال الدين فى بعض
شئونهم ، فماذا يكون حكمه على مَنْ حَكَّم رجال الدنيا - من الجاحدين
للدن أو الساخرين به أو الشاكِّين فيه - فى كل شئونهم ؟

لقد جاء الإسلام محرراً للبشر من كل عبودية لغير الخالق الأعلى ، جاء
يعلن أن الناس كلهم سواسية كأسنان المشط ، وكلهم إخوة كأبناء الأسرة ،
وبذلك لا يبغي بعضهم على بعض ، ولا يتسلط بعضهم على بعض ، ولا يعيش
أقلهم أرباباً وأكثرهم عبيداً ، وكانت الآية التى يختم بها النبى - صلى الله
عليه وسلم - كتبه إلى الملوك والأمراء والجبارين فى الأرض من القياصرة
وغيرهم عنوان هذا الاتجاه : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا

(٣) يوسف : ٤٠

(٢) الأنعام : ١١٤

(١) الأنعام : ١٤

(٥) روى ذلك الترمذى من حديث عدى بن حاتم .

(٤) التوبة : ٣١

وَيَبِّتْكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴿١﴾

بل أقول فى جزم وتأکید : إن هؤلاء المتحكمين فى رقاب الناس وأرزاقهم وحياتهم الاقتصادية - وبالتالي فى حياتهم التشريعية والفكرية والعقدية - لا يقبلون الله - جلَّ جلاله - شريكاً معهم ، كما قبل الوثنيون ، وإنما هم يريدون التفرد بالسلطان كله ، والتدبير كله ، والحكم كله .

إن جوهر العقيدة الإسلامية من الناحية الإيجابية هو عبادة الله وحده ، وهى من الناحية السلبية كفر بالطاغوت وبراءة منه ، وإعلان بمعاداته : ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا ﴾ (٢) .. ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى ﴾ (٣) .

وليس يرضى الإسلام ولا أى دين سماوى أن يكون قلب الإنسان وعقله وسلوكه موزعاً بين الله وبين الطاغوت - فضلاً عن أن يكون خالصاً للطاغوت - لأن الله سبحانه لا يقبل شريكاً معه بحال ، ولا يقبل أن يُجعل له ند ، أو يُشرك به شىء : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ (٤) ، ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ (٥) . والشرك ليس إثماً وضلالاً فحسب ، بل هو - مع ذلك - انحطاط بالإنسان من أفق الحرية والكرامة التى أرادها الله ، إلى حضيض العبودية والخضوع لغير من خلقه فسواه : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾ (٦) .

فهما غايتان لا ثالث لهما : إما الله ، وإما الطاغوت ، ولا واسطة ، وليختر

(٣) الزمر : ١٧

(٢) البقرة : ٢٥٦

(١) آل عمران : ٦٤

(٦) الحج : ٣١

(٥) النساء : ٤٨

(٤) النساء : ١١٦

امروؤ لنفسه : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ ﴾ (١) ، ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ (٢) ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ ، يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ (٣) .

* *

ثانياً - الإيمان بالإنسان :

أقرَّ النظام الإسلامى الحرية ؛ لأنه يؤمن بالله ، وأقرَّها أيضاً لأنه يؤمن بالإنسان ، يؤمن بفطرته التى فطره الله عليها ، ويؤمن بكرامته ومؤهلاته التى استحق بها رتبة الخلافة فى الأرض . قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (٤) ، وقال سبحانه فى استخلاف أبى البشر آدم : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ، قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ، قَالَ إِنِّى أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ * وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴿ (٥) .

لقد خلق الله الإنسان وجهزه بالقوى المادية والمعنوية اللازمة للقيام بحق هذه الخلافة وعمارة الأرض على أساس من الصلة بالسماء .

وما كان الله جلَّت حكمته ليفطر الإنسان على طبيعة معينة ، ثم يشرع له من النظم ما يناقض هذه الطبيعة ، ويستأصل هذه الفطرة ، وبذلك

(٣) النساء : ٦٠

(٢) البقرة : ٢٥٧

(١) النساء : ٧٦

(٥) البقرة : ٣٠ - ٣١

(٤) الإسراء : ٧٠

يناقض خلقه أمره ، ويعاند شرعه قدره ، وتعالى حكمه الله عن ذلك علواً كبيراً .

وما كان الله ليخلق هذا النوع المكرّم الذى سخر له ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه ، ثم يدع حفنة من البشر يخطون له مصيره كما شاءوا ، ويسوقونه بعصا القهر والجبروت . ويُسلّطون على عنقه سيف الخذر والخوف ، ويتحكمون فى مأكله ومشربه ، وملبسه ومسكنه ، وقوله وعمله ، بل تفكيره وشعوره . وهو لا يملك إزاء تحكمهم من الأمر شيئاً ، إلا أن يرضخ ويستسلم ، ويمشى فى الركاب طوعاً أو كرهاً .

إن أولى ما يقال لهؤلاء الجبارين المتحكمين ما قاله عمر من قبل : متى تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟! (١) .

لقد أعلن هؤلاء حرباً ضروساً على فطرة الإنسان ، وحرية الإنسان : إذا كان الإنسان مفطوراً على حب التملك ، قال له هؤلاء : لا ملكية للفرد ، نحن فقط - واسمنا الدولة - الذين نملك كل شيء .

إذا كان الإنسان مفطوراً على المنافسة وضعوا له نظاماً يقضى على المنافسة ، وإن كانت فى حدود المقبول والمشروع .

إذا كان الإنسان مفطوراً على حب أولاده ، وادخار شيء لهم من بعده ، قال له هؤلاء : لا ادخار ولا ميراث وهكذا .

ذلك هو النظام الشيوعى الذى أعلن عداوته الضارية لحرية الإنسان ، بل قضى عليها بالحديد والنار قضاءً تاماً فى سبيل شيء اسمه « المساواة المطلقة » فحسر الإنسان نعمة الحرية ، ولم يظفر - ولن يظفر - بما سموه « المساواة » وأى خسارة أفدح من خسارة الحرية ؟!

هذا . . . والمساواة المطلقة التى زعموها غير عادلة - كما سيأتى - وهى مع

(١) أخبار عمر للشيخ على الطنطاوى ، نقلاً عن سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزى .

ذلك غير ممكنة ، وأكبر شاهد على ما نقول وجود الفوارق في ديار الشيوعية نفسها تباين الدخول .



● الحرية والسعادة الإنسانية :

ولعمري إذا كانت الأنظمة تشرع لسعادة الإنسان ، فأى سعادة ينعم بها في ظل نظام يناقض طبيعته ، ويسلبه حريته ، وبالتالي يفقده الطمأنينة والأمان وبيقية خلف ستار حديدى رهيب ؛ يخشى من الكلمة أن تُنقل ، ومن النظرة أن تُؤوّل ، ومن الفكاهة أن تُسجّل . . . ووراء ذلك ما وراءه مما يعرفه الناس ويتناقلون أنباءه . . !

إن سعادة الإنسان ليست في شبع بطنه ، وامتلاء معدته ، وإلا لكان المسجونون أسعد الناس ، بما توفره لهم إدارة السجن من غذاء منتظم في كل يوم .

إن شعور الإنسان بالحرية هو أول أسباب السعادة ، وشعوره بالقيد هو أول مدمر للسعادة . وقديماً تزوجت امرأة عربية بدوية من بنات الصحراء الطليقة ، أحد الخلفاء ، فوضعها في قصر مشيد ، وغمرها بكل ما لذّ وطاب ، من الطعام والشراب ، وكل ما جمل وغلا من الحرير والديباج ، والحلى والزينة ، وغلّق عليها الأبواب بعد ذلك كله ، فثارت على هذا القيد الذهبى ، وقالت أبياتها الشهيرة :

أحبّ إلىّ من قصر منيف	لبيت تخفق الأرواح ^(١) فيه
أحبّ إلىّ من لبس الشفوف	ولبس عباءة وتقرّ عيني
أحبّ إلىّ من أكل الرغيف	وأكل كسيرة في قعر بيتي



(١) الأرواح : الرياح .

● الحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية :

ولقد أثبت التاريخ الحافل والواقع الماثل ، أن الحريات الإنسانية وحدة لا تتجزأ ، فإنها يتبع بعضها بعضاً ، ويؤثر بعضها فى بعض ، فلا ضمان ولا بقاء لحرية الإنسان السياسية والاجتماعية إذا فقد حريته الاقتصادية ؛ فإن الفرد أو الحفنة التى ملكت كل موارد ثروته وأصبحت تتحكم فى اقتصاده ، وتوجيه حياته ، لا بد أن تتحكم بالتالى فى توجيه سياسته ، وتقرير مصيره ، وتخطيط مستقبله ، على النحو الذى تريده هى ، والذى يكفل بقاءها مترتبة على عرش السيادة ، قابضة على صولجان السلطان .

ومن هنا نعلم أن الحرية الاقتصادية سبيل إلى الحرية السياسية .

ومثل الحرية السياسية : حرية الفكر والضمير ، وحرية الاعتقاد والتدين ، ولا ضمان لبقائهما فى ظل نظام تتحكم فيه القلة المسحوقة فى الأكرية الساحقة ، بواسطة التحكم فى الأرزاق وتحريم التملك على الناس .

* *

● الحرية ونمو الشخصية الإنسانية :

ثم هناك نقطة أخرى نبه عليها الداعية الإسلامى الكبير الأستاذ أبو الأعلى المودودى . قال :

« إن المجتمع الإنسانى يتكوّن من آلاف مؤلّفة بل من ملايين من الأفراد ، ولكل فرد روح وعقل وشعور وشخصية مستقلة تحتاج إلى الفرص الكافية لنموها وازدهارها . كما أن لكل فرد طبيعة تختلف عن طبائع غيره ، وغرائز شخصية تقتضيه تحقيقها . فهذه المجموعة من الأفراد الإنسانية ليست بمثابة الأجزاء فى الماكينة حيث لا أهمية لها إلا فى هيئتها الموحدة ، بل الأمر بالعكس من ذلك . فالمجتمع الإنسانى عبارة عن مجموعة من الأفراد ذات الأرواح والمشاعر . . والغرض الرئيسى لاجتماع هذه الأفراد إنما هو التكافل

والتعاون لمساعدة بعضهم بعضاً في تحقيق حاجاتهم ، وتهيئة الفرص لتحقيق ما لأرواحهم وأجسادهم من المطالب .

« ومن الناحية الأخرى . . فإن كلاً منهم مسئول أمام الله تعالى ، ولكل منهم أجل مسمى ، فإذا قضى أجله حاسبه الله تعالى : كيف كَوْن شخصيته باستعمال المواهب والقدرات والاختصاصات المتاحة له ؟ وكيف استخدم النعم التي أسبغها الله عليه ظاهرة وباطنة ، وكيف مارس الوسائل التي يسرّها له في هذه الدنيا . وهذه المسئولية عند الله لا تكون جماعية ، وإنما تكون فردية ، أى لا تقوم الإنسانية كلها أمام الله يوم القيامة بصورة الأسر والقبائل والشعوب ، بل يحضر الله كل نفس إلى محكمته بصورة فردية ليسألها : ماذا اكتسبت ؟ وعلى أى نوع كَوْنَتْ شخصيتك ؟ كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمَلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ (١) ، ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ، وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾ ﴿ اقرَأ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ (٢) ، فهذان الأمران - أى نمو الشخصية الإنسانية في الدنيا ومسئولية الإنسان أمام الله في الآخرة - يقتضيان أن يكون لكل فرد حرية في أعماله وأفكاره ، فإن الإنسان إذا لم يجد الفرص المواتية لإكمال شخصيته في المجتمع ، تذبل فيه إنسانيته وتضيق عليه نفسه ، وتضمحل قواه ومؤهلاته ، فيعتريه الخمول والتعطل والبطالة ، ويصبح محصوراً محبوساً ، وهؤلاء الناس المحصورون والمحبوسون تنتقل معظم مسئولياتهم إلى الذين وضعوا هذا النوع من النظام الاجتماعي . فهم لا يُحاسبون على ما أتوا من أعمالهم الفردية فحسب ، بل يُحاسبون كذلك على ما كبّلوا حرية غيرهم ، وأرغموهم على تكوين شخصياتهم الناقصة المبتورة حسب إرادتهم .

« ومن الواضح أنه لا يرضى أحد يؤمن بالله واليوم الآخرة أن يقف أمام الله

حاملاً على عنقه تلك المسؤولية الكبرى . . . بل المؤمن بالله واليوم الآخر يرغب دائماً فى إعطاء الأفراد حرياتهم إلى أقصى الحدود ، ليكون كل منهم شخصيته على إرادته ومسئوليته ، ولا تنتقل هذه المسؤولية إلى من يدبر هذا النظام الاجتماعى » (١)

ومن هنا ، جاء النظام الإسلامى - الذى شرعه الحكيم الخبير - فلم يسلب الفرد حريته ، ولم يغلبه على أمره ، ولم يضعه فى قفص من حديد ، أو حتى من ذهب ، ولم يحجر عليه كأنه صبي أو مجنون أو سفيه ، بل احترم فطرته وحفظ كرامته ، وصان شخصيته ، فترك له الحرية فى أن يكسب ويمتلك ، وأن يزاحم وينافس ، وأن يتصرف وينفق ، وأن يقتصد ويدخر ، وأن يوصى ويتبرع ، وأن يورث أولاده من بعده (كل ذلك فى حدود ما شرع الله كما سيأتى) . وهو بهذه الحرية التى أتاحها قد جعل الإنسان مخلوقاً جديراً بتكريم الله واستخلافه فى الأرض ، لا آلة مسخرة تعمل فى دولا ب كبير .

* * *

(١) من بحث للأستاذ أبى الأعلى المودودى عن « العدالة الاجتماعية وسبيل تحقيقها » .

الملكية الفردية هي المظهر الأول للحرية

ومن هنا كانت إباحة الملكية الخاصة هي المظهر الأول للحرية ، والدليل الأول على وجودها ، والضمان الأول لبقائها .

وإن نظام الإسلام حين أقرّ حق الملكية الخاصة ، إنما أراد بذلك أن يُشيع ذلك الدافع الفطري الأصيل في الإنسان ، وهو حب التملك ، فالطفل منذ نعومة أظفاره يحب أن يملك ، ويفرح بما يملك ، ويبكى ويصرخ إذا اعتدى عاد على ملكه ، فطرة الله لا تلقين الإنسان .

ومعنى آخر من المهم إبرازه وتأكيده . ذلك أن الإنسان إذا تملك شعر بقيمة ذاته ، وأحسّ بمعنى السيادة ، ومعنى القدرة ، أما إذا رأى غيره - أياً كان ذلك الغير - يملك كثيراً من الأشياء ، بل يملك كل شيء ، وهو لا يملك شيئاً ، فإنه يفقد ذلك الشعور الرفيع ، ولا يحسّ إلا بالعبودية والعجز والاستسلام أمام السادة المالكين .

• فرق ما بين العبد والحرّ في نظر القرآن :

وما أروع القرآن وأبلغه ، وهو يجعل التملك مقارناً للسيادة والقدرة ، ويجعل عدم التملك ملازماً للعبودية والعجز . وذلك في المثل الذي ضربه حيث يقول : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ، هَلْ يَسْتَوُونَ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

هل يستَوون ؟! لا والله ، لا يستوى السيد الحر الممتلك المنفق المتصرف ،

وذلك العبد المملوك العاجز الذى لا يقدر على شىء ؛ لأنه لا يملك شيئاً ، ولكن أكثرهم لا يعلمون .

ومما لا يعلمه هؤلاء : أنه لا فرق بين عبيد الدولة اليوم وعبيد السادة بالأمس ، كان عبيد الأمس فى حضانة سادتهم ، يضمنون لهم طعامهم وشرابهم وكسوتهم ومأواهم ، ويحمونهم من كل اعتداء عليهم ، بل يعدونهم جزءاً من أسرتهم ، ولكنهم لا يملكون شيئاً . السادة هم الذين يرسمون لهم طريق العيش ، ويسيرونهم كما أرادوا ، ومهما مهرؤا فى عملهم وأتقنوا ، أو جدوا وثابروا ، فلا ملكية لهم ، ولا ميراث لذريتهم من بعدهم ، بحسب السيد أن يملك ، وأن يضمن العيش لهم وللذرية .

هل يختلف عبيد الدولة اليوم عن هؤلاء فى شىء ؟ لا .. إلا أن السيد الجديد أشد عتواً وجبروتاً وتحكماً من السيد القديم .

كان السيد قديماً إذا ائتمن عبده أعطاه حرية مؤقتة ، فيتاجر ويكسب ويتصرف ، ويتحمل المسؤولية ، وكان أحياناً يعد عبده بحرية معلقة ؛ يخدمه حياته ، فإذا مات عاد حراً ، وكان فى أحيان أخرى يرغب فى الخير فينجز عتقه ، ويحرر رقبتة لوجه الله .

ولكن السيد الجديد لا يرضى بإعطاء قليل من الحرية ، مؤقتة أو معلقة أو منجزة . ومن حدثته نفسه بشىء من ذلك فويل له ثم ويل له ! إن السيد هنا يأخذ بالظنة ويعاقب على الشبهة ، ويحتاط أحياناً بلا ظنة ولا شبهة ، فيجرى إجراءات وقائية وحملات تطهيرية ، وما أخبار منافى سبيرا ولا حمامات الدم بالمجر وغيرها من الناس ببيع !!

فلا عجب - بعد ذلك - أن أباح النظام الإسلامى للناس أن يملكوا ، بل حثهم على أن يملكوا ، ولا عجب أن حمى هذه الملكية من كل ظالم معتد عليها ، فقطع يد السارق والسارقة جزاءً بما كسبا نكالا من الله ، وشرع دفاع

المرء عن ماله ، ومقاتلة الغاصب الصائل ، وجعل مَنْ قُتِلَ دون ماله شهيداً
كمن قُتِلَ دون دينه أو دمه أو أهله .

* *

● استفادة الرأسمالية من إقرار الملكية :

وقد استفاد النظام الرأسمالى من إقرار الملكية الفردية أو الخاصة ، فكان
لذلك آثاره فى الحياة الاقتصادية والتقدم المادى ، ومن ذلك :

١ - تنشيط الحافز على نمو الثروة وتراكمها : فالإنسان يحب المال حباً
جماً ، ويهوى زيادته وجمعه ، لهذا يجد فى داخله حافزاً لا يهدأ لتنمية هذا
المال وزيادته .

٢ - وهذا يؤدى به إلى الدخول فى كافة الطرق التى تزيده ، فيخاطر
ويرتاد المجهول للحصول على مزيد من المال ، وهذا يفتح باب الكشف ،
ويؤدى إلى مزيد من التسخير للموارد .

٣ - يدفع هذا الحافز الإنسانى إلى حفظ الثروة ، وعدم تبديدها أو الإسراف
فيها ، فأرضه لا يغفل عن تخصيصها حتى لا تبور ، وآلته لا يكل عن صيانتها
حتى لا تتلف ، ومبانيه لا ينتظر عليها الخلل حتى لا تُهدم ، وهذا ينمى الثروة
العامة ، ويحافظ عليها ، ويخفض من التكاليف الاجتماعية الناشئة عن
التسيب والإهمال الذى يظهر فى الملكية العامة .

٤ - الاعتدال فى الاستهلاك ، وتوفير المدخرات التى تتحول إلى
استثمارات ، تزيد من ثروته ، وبالتالي تفتح آفاق التقدم الاجتماعى وزيادة
فرص العمل وزيادة الإنتاج (١) .

* *

(١) انظر : الإسلام والمذاهب الاقتصادية للأستاذ يوسف كمال ، طبعة دار الوفاء

● التفاضل فى الأرزاق من ثمار الحرية :

ومن مظاهر الحرية الاقتصادية التى أقرها القرآن الكريم : ظاهرة التفاضل فى الأرزاق والاختلاف بين الناس فيه .

وقد أنكرت الشيوعية أن يتفاضل الناس ويملك بعضهم ويحرم آخرون من التملك ونادت بإلغاء الملكية الفردية ، تمهيداً للمساواة ومحو الفروق بين الناس . والواقع أن هذه المساواة المدعاة ضد طبيعة البشر ، بل ضد طبيعة الوجود كله ، فإن هذا الوجود يقوم على وحدات تتشابه حيناً وتختلف أحياناً ، ولكنها جميعاً تتجه إلى هدف واحد ، وتؤدي مهمة واحدة ، كما قال تعالى فى نبات الأرض وشجرها : ﴿ وَفِى الْأَرْضِ قَطْعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صُنَوَانٌ وَغَيْرُ صُنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِى الْأَكْلِ ، إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَمَا ذَرَأْنَا لَكُمْ فِى الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ، إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ (٢) .

إن تنوع الثمار فى هذه القطعة من الأرض ، واختلاف طعومها وألوانها وروائحها ، مع تجاورها فى المنبت ، واشتراكها فى الماء الذى تُسقى به ، لم يجلب شراً ، بل جلب خيراً كثيراً ، وأعطى الحياة أنواعاً وأصنافاً لكل منها خصائصه والراغبون فيه ، إن اختلاف التنوع - وبعبارة القرآن : اختلاف الألوان - آية من آيات الله فى الكون والحياة : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ، وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ (٣) .

ولو كانت الحكمة فى أن يتساوى الناس ويزول من بينهم كل اختلاف فى الرزق والدرجة لكان الواجب أن يتساووا أولاً فيما هو أهم من الرزق والمال :

(٣) فاطر : ٢٧

(٢) النحل : ١٣

(١) الرعد : ٤

أعنى فى المواهب والملكات ، والقوى والقدرات العامة والخاصة ، والطاقات العقلية والنفسية والجسمية ، حتى لا يوجد فى الناس العمالقة والأقزام ، والعباقرة والبلهاء ، والموهوبون والمحرومون ، والأقوياء والعجزة ، ولكن هكذا صنع الله - كما نقول ، أو هكذا فعلت الطبيعة - كما يقولون . وكل مقاومة للطبيعة وفطرة الله فى الناس والحياة ستكون عاقبتها خسارتنا نحن ، وهزيمتنا نحن ، وانتصار فطرة الله .

يقول الأستاذ إسماعيل مظهر صاحب مجلة « العصور » : « إنه مهما اختلفت نظرات الباحثين فى رأس المال . . فإنهم متفقون على أن هنالك رأس مال لا يمكن أن تتناوله دعوتهم ، ولا يُستطاع أن يُلغى أو يُفقد بمحض الإرادة البشرية ، ذلك هو رأس المال الطبيعى ، فالقوة البدنية والمواهب العقلية والكفاءات بأنواعها وضروبها كالجمال وحسن الصوت وقوة الإرادة والذكاء والشجاعة والصبر على احتمال المكاره . . عامة هذه الأشياء وما إليها رأس مال طبيعى ، لا يستطيع القائلون ضد رأس المال أن ينتقصوه بدعوتهم ؛ لأن الطبيعة ^(١) لا تُحاسب . فهي تعطى مَنْ تشاء وتمنع مَنْ تشاء ، بغير حساب ، فكيف تصح الدعوة ضد هذا ؟ ذلك دليل على أن رأس المال غير مستطاع محوه ، بل غاية المستطاع هو إلغاء بعض وجوهه ، وتخوير البعض الآخر ، إن دعت الطبيعة إليه ، وكان إلغاؤه أو تخويره مسائراً لارتقاء الإنسانية .

أما الحرية ، ذلك المبدأ المقدس ، فتقتضى بأن كل امرئ عليه وزر ما اكتسب ، وله فائدة ما كسب . فإذا تعطل هذا القانون - وهو أول حجر فى بناء الآداب المدنية ، والأخلاق الاجتماعية - كما يقول هربرت سبنسر - فهناك يرتد

(١) هذه تعبيرات دخيلة على المسلمين ، والصواب أن يقال : لأن الله لا يُحاسب ، فإن المعطى هو الله وليست الطبيعة .

النظام الاجتماعي إلى حماية وفوضى لا نهاية لها . أما إذا سيطر هذا القانون الطبيعي على نظام الاجتماع - وذلك طبيعي لا مردّ ولا ناقض له - فإن كل فرد يجنى من الدنيا بقدر ما تؤهله مواهبه ، وتنتهي به كفايته ، في دائرة القواعد الطبيعية ، ويظل رأس المال قائماً على قواعد الحرية والآداب ، بهذا وحده تنهدم ثلاثة أرباع الدعوة ضد رأس المال » (١) .

* * *

(١) من رسالة « الاشتراكية تعوق ارتقاء النوع الإنساني » للأستاذ إسماعيل مظهر .

الميراث من أبرز حقوق الملكية

وإذا كانت الملكية الفردية أو الخاصة من أخص مظاهر الحرية ، فإن الميراث من أبرز حقوق الملكية ، التي ردها الباحثون إلى حقين رئيسيين :

حق الدوام ، وحق حرية التصرف فى المملوك .

ومعنى حق الدوام : بقاء الملكية ما بقيت العين المملوكة ، وهذا الدوام قد يكون حقيقياً ، وقد يكون اعتبارياً .

وإنما يكون حقيقياً إذا كانت العين المملوكة قابلة للاستهلاك وأُتيح لصاحبها أن يستهلكها فى حياته ، وذلك مثل ما أكله من طعام فأفناه ، وما لبسه من ثياب فأبلاه ، وما استعمله من أثاث وأدوات استهلكها بمضى الزمن ، ففى هذه الحالة يصدق على الملكية أن يد مالکها بقيت مسيطرة عليها طول المدة التى استغرقها بقاءها .

ويكون الدوام اعتبارياً فى حالتين :

أولاهما : أن تكون العين المملوكة قابلة للاستهلاك ولم يُتَحَ لمالكها أن يستهلكها فى حياته .

الثانية : أن تكون غير قابلة للاستهلاك كالأراضى والعقار يموت صاحبها ، وهى لا تزال فى ملكه .

ففى هاتين الصورتين يتحقق الدوام فى صورة تقديرية اعتبارية ، تواضعت عليها الشرائع والنظم التى تقر الملكية الفردية ، وهى انتقال العين المملوكة إلى خلف للميت يخلفه فى تملك ما تركه من عقار أو منقول .

وهذه الخلافة إنما تتحقق بطريق الوصية من المالك نفسه لمن يعينه من بعده ،

أو بطريق الميراث لأهله وأقاربه الذين تُقرّر الشرائع القائمة أنهم أولى الناس بالملك الميت وأقربهم إليه .

ففى كلتا الحالتين لا يعتبر انتقال العين المملوكة إلى الموصى له أو الوارث تملكاً جديداً من جميع الوجوه ، بل يُعتبر بمثابة امتداد للملك القديم ، لتحقيقه رغبة المالك الأصلى فى حالة الوصية ، أو لتعلقه بأفراد يمتنون إليه بلُحمة قرابة قوية تجعلهم صورة متجددة منه ، وامتداداً لوجوده ، فكأن هؤلاء وأولئك يمثلون المالك الأول ، وكأن الملكية الأولى لا تزال قائمة ، وإن لبست ثوباً آخر غير ثوبها القديم (١) .

ذلك أن تحقيق رغبة المالك وإشباع حاجته لا ينحصر فى استهلاك الشئ المملوك ، بل يتحقق أيضاً بانتقاله إلى من يحب فى حياته أو بعد مماته .

والإنسان متطور على حب ذاته ، ومتطور كذلك على حب ذريته من بعده ، فإذا كنا نبيح للمالك فى حياته أن ينقل ملكه - هبة وتبرعاً - إلى من يحب من الناس ، فلماذا نحظر عليه انتقال هذا الملك نفسه إلى من يحب بعد وفاته ؟

إننا بهذا الأمر نُشبع دافعاً فطرياً أصيلاً فى نفس المالك ، وننمى فيه حوافز السعى والدأب ، وبواعث الإنتاج والإتقان ، والأسرة والمجتمع بلا شك هما الرابحان من وراء هذا كله كما سنبين بعد .

● الحكمة من وراء شرع الميراث :

إنَّ فى نظام الميراث - كما شرعه الإسلام - رعاية لمصلحة الفرد ، ورعاية لمصلحة الأسرة ، ورعاية لمصلحة المجتمع .

(١) انظر كتاب الدكتور على عبد الواحد وافى « حقوق الإنسان فى الإسلام » ص ٥٠ ، طبعة نهضة مصر - الخامسة .

(أ) مصلحة الفرد :

مصلحة الفرد إنما تُرعى وتتحقق برعاية حوافزه الشخصية ، وتحقيق رغباته المشروعة ، وإشباع دوافعه الفطرية في غير ظلم ولا عدوان ، ومن الدوافع الأصلية في النفس الإنسانية حب المرء لذريته ، ذلك الحب الكريم النبيل الذي يعلو على طلب المنفعة أو الأجر ، والذي يرتقى في كثير من الأحيان إلى الإيثار على النفس .

هذا الحب الذي عبّر عنه النبي ﷺ في شأن ابنته فاطمة فقال : « إنما فاطمة بضعة مني ، يؤذيني ما آذاها ، ويُنصِبني ما أنصبها » (١) ، وعبّر عنه الشاعر العربي بقوله :

وإنما أولادنا بيننا أكبادنا تمشي على الأرض !

حتى إنك لتجد الإنسان - وقد فُطر على حب نفسه ، وحب الخير لها أكثر من غيرها ، ويود أن يكون أفضل من غيره في كل شيء - هذا الإنسان تجده دائماً يحب من كل قلبه أن تكون ذريته من بعده خيراً منه مقاماً ، وأرغد عيشاً ، وأفضل حالاً ، في الدين والدنيا .

ولا غرابة أن نجد الأنبياء - عليهم السلام - وهم المثل العليا للإنسان الفاضل - يحرصون على خير أولادهم حرصهم على خير أنفسهم ، ويسألون الله لبيهم كما يسألونه تعالى لذواتهم .

وهذا ما جعل نوحاً يستشفع عند الله لابنه - برغم كفره - قائلاً : ﴿ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ (٢) .
وإبراهيم يقول : ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ (٣) ، وحين اصطفاه

(١) رواه أحمد والترمذي والحاكم عن الزبير ، صحيح الجامع الصغير (٢٣٦٧) .

(٣) إبراهيم : ٣٥

(٢) هود : ٤٥

الله وقال له : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ بادر خليل الله فقال : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ ؟ ﴿ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ (١) .

والإنسان المؤمن الصالح يدعو الله فيقول : ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ (٢) .

وإن الإسلام ليسمو بالصلة بين الوالد وولده حتى إنه ليتجاوز بها الحياة إلى ما بعد الوفاة ، فيموت الوالد ولكنه يظل حياً في ولده من بعده ، ويظل عمله ممتد الأثر بعمل الصالحين من أبنائه ، وفي هذا يقول رسول الإسلام : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم يُنتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » (٣) .

فإذا كانت هذه صلة الوالد بولده ، وعاطفته نحوهم ، فلماذا نحول بينه وبين ما يريده من غنى ويسار لهم بعد وفاته ، يدخر لهم هذا الغنى نتيجة كدّه وجهده ، وتقديمه مصلحة ولده في الغد على لذّة نفسه اليوم ، ورأس المال - كما يقول الاقتصاديون - ما هو في الواقع إلا عمل مدخر ، وجهد مختزن .

وإنما أشبعنا القول في حوافز الفرد إذا كان أباً أو أمّاً ، لأن هذه هي الصورة الشائعة المعهودة في الميراث . . وهذا لا يعنى أن الميراث مقصور على ذلك ، فإن الآباء والأمهات يرثون أيضاً من أبنائهم وبناتهم ، ولا غرابة في ذلك فأولئك هم سبب وجودهم ومنشأ حياتهم ، والولد مأمور - ديناً وخلُقاً - أن يبرهم في حياتهم وبعد مماتهم ، وأن يرعى حقهم ، ويعرف فضلهم ، ويفي لهم ببعض إحسانهم إليه ، ولا أقل من أن ينالهم نصيب من تركته إذا مات في

(٢) الأحقاف : ١٥

(١) البقرة : ١٢٤

(٣) رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة ، المصدر السابق (٧٩٣) .

حياتهم ، وهو نصيب ضئيل بالنسبة لنصيب الأولاد من والديهم ، ذلك لأن الأولاد مقبلون على الحياة ، وهؤلاء مدبرون عنها ، فكان حظهم أقل .

✱

(ب) مصلحة الأسرة :

وأما مصلحة الأسرة من وراء نظام الميراث فإنه يُقَوَّى عُرّاً الترابط فيما بينها ، ويصل ما بين أفرادها برباط وثيق ، رباط التكافل والتعاون فى الحياة ، والتوارث بعد الوفاة .

إن الأسرة هى الخلية الأولى فى جسم المجتمع ، وهى المحضن الأول للأخلاق ، وفى حرارتها تفرخ وتنمو أمهات الفضائل الإنسانية : من حب وحنان ، ورحمة وإيثار ، وتعاون وتكافل وتعاطف .

ولقد أثبت الواقع المشاهد الذى أيدته الدراسات النفسية الحديثة ، أن « اللُّقْطاء » الذين حُرِّموا حنان الأمومة ، وعطف الأبوة ، وجوّ الأسرة المشحون بالمشاعر الرقيقة والعواطف الحانية ، هم أكثر الأطفال تعرضاً للعُقْد والشذوذ والانحراف .

« ولقد حاولت الشيوعية أن تقضى على الأسرة بحجة أنها تنمى أحاسيس الأثرة الذاتية ، وحب التملك ، وتمنع شيوعية الثروة ، وشيوعية ملكية الدولة للأفراد . . ولكنها فيما يبدو قد فشلت فى هذا فشلاً تاماً ، فالشعب الروسى شعب عائلى ، وللعائلة مكانها فى نفسه وفى تاريخه ، فوق أن الأسرة نظام بيولوجى ونفسى لا نظام اجتماعى فحسب ، فتخصيص امرأة لرجل أصلح بيولوجياً وأفلح لإنجاب الأطفال ، وقد لوحظ أن المرأة التى يتداولها عدة رجال تعقم بعد فترة معينة أو لا يصح نسلها . أما من الوجهة النفسية فمشاعر المودة والرحمة تنمو فى جو الأسرة خيراً مما تنمو فى أى نظام آخر ، وتكوين الشخصية يتم فى هذا المحيط خيراً مما يتم فى أى نظام آخر . وقد أثبتت تجارب الحرب الأخيرة بين أطفال المحاضن ، أن الطفل الذى تتناوب تربيته

عدة حاضنات تختل شخصيته وتتفكك ، ولا تنمو فيه مشاعر الحب والتعاون ، كما أن الطفل الذى لا والد له يعانى مُرْكَبَ النقص ، ويهرب من هذا الواقع بتخيل والد لا وجود له ، يتصل به فى الخيال ، ويُصوِّره فى شتى الصور والأشكال « (١) . وليست العوامل البيولوجية والنفسية وحدها ، فهناك مقتضيات الضرورة والمصلحة التى تربط بين رجل وامرأة لتكوين بيت ورعاية أطفال ، ثم العلاقات التى تربط بين أفراد الأسرة الواحدة ، وتجعل منهم وحدة اجتماعية متعاونة فى الخير والشر ، متكافلة فى الجهد والجزاء ، جيلاً بعد جيل « (٢) .

والإسلام لذلك معنَى أكبر العناية بالأسرة ، حريص كل الحرص عليها ، وهو يعمل دائماً - بأحكامه الملزمة ، ووصاياه الهادية - على تثبيت دعائمها ، وتوثيق روابطها ، وتجنبها أسباب التفكك والانحلال .

ولا عجب أن تجد الوصية بالوالدين ، وذوى القربى مقرونة فى كتاب الله بالوصية بعبادته تعالى وتوحيده : ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ (٣) ، ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ (٤) ، ﴿ وَأَتَا ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ ﴾ (٥) ، ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٦) ، ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ ﴾ (٧) .

ومن هنا لا يرضى الإسلام أن يفصل الولد عن أبويه وأسرته بمجرد ولادته ، لتلقفه المحاضن العامة حيث الأب والأم لا يفرغان لمثل هذا الأمر

(١) عن « أطفال بلا أسر » لـ « أنا فرويد » ، و« دورثى برلنجهام » ، ترجمة محمد بدران ، ورمزى يسى ، نقلاً عن « العدالة الاجتماعية فى الإسلام » .

(٢) العدالة الاجتماعية فى الإسلام - للأستاذ سيد قطب ص ٦٥ ، ٦٦

(٣) النساء : ٣٦ (٤) الإسراء : ٢٣ (٥) الإسراء : ٢٦

(٦) النساء : ١ (٧) لقمان : ١٤

الصغير : ودولاب العمل الجبار لا يننى ولا يتوقف ، من أجل عاطفة مشبوبة ، لا مكان لها فى عالم الإنتاج وسباق الأرقام .

كما لا يرضى الإسلام أن تنقطع صلة الولد بأمه وأبيه بمجرد كبره وبلوغه رشده ، واستقلاله اقتصادياً عنهما ، بل يفرض البر والإحسان والتواصل بين الأصول والفروع ، بل بين الأقارب جميعاً بعضهم وبعض : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (١) .

ولم تقتصر تعاليم الإسلام على الأمر بالبر والصلة ، بل أوجبت للفقير العاجز على قريبه الغنى القادر نفقته وكفايته الاقتصادية بالمعروف ، يلزم بذلك قضائياً كما يؤمر به دينياً .

ولم تقف بالبر والصلة عند حدود الحياة الدنيا القصيرة بل تجاوزتها إلى ما بعد الممات ، ففرضت على الولد أن يبر أباه فى قبره بإنفاذ وصاياه ، والوفاء بعهد ، وصلة أقربائه ، وإكرام أصدقائه ، والاستغفار له ، ولهذا كان من دعاء الأنبياء : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾ (٢) .

وإذا كانت هذه عناية الإسلام بالأسرة وتماسكها ، كان من تمام ذلك تشريع التوارث بين أعضائها ، فالصلة بينهم لم تنفصم عراها طوال الحياة ، ولا بعد الحياة .

*

(ج) مصلحة المجتمع فى تشريع الميراث :

وللمجتمع كله - بعد ذلك - من وراء تشريع الميراث مصلحة مؤكدة ، مصلحة نرى آثارها فى الإنتاج ، وفى الاستهلاك ، وفى التوزيع .

أما الإنتاج : فلا يخفى أن للميراث أثره العظيم فى زيادته وتوسيع

(٢) نوح : ٢٨

(١) الأنفال : ٧٥ ، والأحزاب : ٦

مجالاته ، وبعث الهمم والحوافز لتحقيق أعلى نسبة مستطاعة من الكفاية الإنتاجية .

يقرر الاقتصاديون أن استغلال الثروات الطبيعية في بلد ما ، وتقدمه الاقتصادى إنما يتوقف على توافر عنصر أساسى ، هو وجود المدخرات الكبيرة ، وبعبارة أخرى : رءوس الأموال الضخمة التى يمكن استغلالها فى إقامة المشروعات والمنشآت الزراعية والصناعية وغيرها مما يضاعف الإنتاج ، وينمى الاقتصاد والعمران .

والنظام الاقتصادى الذى يقر مبدأ الميراث هو الذى يتيح وجود هذه المدخرات ورءوس الأموال ، لأن من شأنه أن يحفز كل واحد من الناس على ألا يستهلك كل ثمار عمله فى الحال ، بل يُرغِّبه فى ادخار جزء من دخله ، أى فى أن يرجئ استهلاك هذا الجزء ، ليستعمله فى تأسيس مشاريع جديدة ، فمصلحة الفرد المهتم بتحسين حاله وحال أولاده من بعده ، تتفق مع مصلحة المجتمع الذى يتوقف نهوضه على كثرة الأموال المدخَّرة .

وفى مجال الاستهلاك : نجد لتشريع الميراث أثراً فعَّالاً لا يُنكر ، فإن مما تشكو منه الدول والجماعات ، ويشكو منه رجال التخطيط الاقتصادى - فى البلاد النامية خاصة - إسراف الأفراد فى الإنفاق ، وتوسعهم فى الاستهلاك ، مما يجعل محاولات التنمية ، ومضاعفة الإنتاج تضيق هباءً وتذهب جُفاءً ، كما أن هذا الإسراف يقضى على الادخار ، الذى لا بد منه لتكوين رءوس الأموال .

ولا شئ يُلزم الإنسان حدود التوسط فى الإنفاق ، والاعتدال فى الاستهلاك ، مثل حبه لذريَّته ، وحرصه على أن يكونوا من بعده أغنياء ، ولهذا . نجد الأب - كل أب عاقل - يقتصد فى معيشته ، وربما يضيق على نفسه ، ليدخر جزءاً من دخله ، ونصيياً من كسبه لذريَّته من بعده ، وهو بذلك راضى النفس ، قرير العين .

وإنما يفعل ذلك الآباء إذا أيقنوا أن ثروتهم من بعدهم لأبنائهم وبناتهم ،
أما إذا علموا بأن النظام الذى يحكمهم يأخذ ثروتهم التى كسبوها بعناء
النهار ، وسهر الليل ، ليعطيها غير أبنائهم - أياً كان ذلك الغير - فسرعان
ما يعرضون عن الادخار ، ويقبلون على الإنفاق والتبذير فيه ، مستمتعين
بلحظتهم العاجلة ، على حدّ ما قال الشاعر :

ما مضى فات ، والمؤمل غيب ولك الساعة التى أنت فيها
وفى مجال التوزيع : نجد الميراث - كما شرعه الإسلام - عاملاً بارزاً فى
تفتيت الثروات الكبيرة ، وتوسيع قاعدتها ، ونقلها من مالك واحد إلى عدد
من الملاك .

ذلك أن تشريع الإسلام لم يجعل التركة من حظ الابن الذكر الأكبر ، كما
هو شرع الإنجليز ، ولم يجعلها للذكور دون الإناث أو للكبار دون الصغار ،
كما كان العرب فى الجاهلية ، لا يورثون إلا من حمى البيضة ، وحمل
السلاح ، وعلى هذا لا يورثون البنات ، إذ لا شأن لهن فى القتال والدفاع
عن الحوزة ، كما قال الشاعر :

كُتِبَ القتل والقتال علينا وعلى الغايات جرّ الذبول
ولم يكونوا يورثون الصغار أيضاً ، ذكوراً كانوا أو إناثاً ، لأنهم عاجزون
عن حماية أنفسهم ، فضلاً عن حماية قومهم .

لم يصنع الإسلام ما صنع هؤلاء وأولئك ، بل وزّع ثروة الميت بين أولاده
جميعاً ؛ للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإنما قاوت بين الذكر والأنثى تبعاً لأعباء
كل منهما والتزاماته المالية ؛ فالأنثى فى كفالة الرجل ، ومكفيه بإنفاقه عليها ،
ابنة كانت أو زوجة ، فضلاً عما تأخذه من صداق خالص لها ، لا يشركها
فيه أب ولا زوج ، إلا إذا طابت نفسها بشيء منه : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ
نَحْلَةً ، فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ (١) .

(١) النساء : ٤

وهذا بخلاف الرجل الذى تلزمه الشريعة بالمهر والنفقة على الزوجة والأولاد .

ومن عدل الإسلام : أنه جعل للآباء والأمهات حظاً فى تركات أولادهم ، كما كان للأولاد حظاً فى تركاتهم .

ومن عدل الإسلام : أنه جعل لكل من الزوجين حظاً فى تركه صاحبه ، نظراً لما بينهما من ارتباط وثيق ، والتحام عميق .

ومن عدل الإسلام : أنه جعل لعصبة المرء وذوى رحمه نصيباً فى ميراثه ، فى حدود خاصة ، وبشروط معينة ، وذلك لما بينهم من رابطة الدم ، وشيعة القربى ، التى تفرض عليهم التضامن والتعاون فى العسر واليسر ،

ولهذا أوجبت الشريعة على القريب الموسر أن ينفق على قريبه الفقير ، ويقوم بحاجاته الاقتصادية : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (١) ،

وإذا كان القريب قد ينفق على قريبه فيغرم فى حياته ، ويغرم بالاشتراك فى دفع الدية له إذا ارتكب جريمة قتل خطأ حسب نظام العاقلة فى الإسلام ، فمن العدل أن يكون له حق فى تركته بعد وفاته ، وذلك إذا لم يكن له وارث من ذريته . . . فحيث توزع التركة على الإخوة والأخوات ، فسائر العصابات ،

الأقرب فالأقرب ، قال تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٢) .

ويقول الرسول ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر » (٣) .

ولم يبح الإسلام للمالك أن يتعدى حدود الله فى الميراث فيخص بعض الوارثين بأكثر مما فرض الله له ، أو يحرم بعضهم مما قسم الله له ، أو يعطيه

(٢) النساء : ١٧٦

(١) الأنفال : ٧٥

(٣) رراه أحمد والشيخان والترمذى عن ابن عباس ، صحيح الجامع الصغير (١٢٤٦) .

دون ما يستحق ، فإن الانحراف عن هدى الله فى ذلك من الكبائر التى توعّد الله عليها بالعذاب الشديد ، كما نرى ذلك فى ختام آيات المواريث . قال تعالى : ﴿ يُوَصِّيْكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ، فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ، إِنْ كَانَ عَالِمًا حَكِيمًا ﴾ * وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَّكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَا أُمَرَاءَ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ ، وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ * تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ، وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ، وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿ (١) .

وكذلك يحظر الإسلام على الملاك أن يوصوا بثروتهم بعد وفاتهم لمن يشاءون من الأشخاص إلا بشروط خاصة وفى حدود معينة . ومن هذه الشروط ألا وصية إلا فى حدود ثلث التركة ، روى الشيخان عن سعد بن أبى وقاص قال : مرضتُ عام الفتح مرضاً أشفيتُ على الموت ، فأتاني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعودنى ، فقلت : يا رسول الله ؛ إن لى مالا كثيراً ، وليس يرثنى إلا ابنتى ، أفأوصى بمالى كله ؟ قال : « لا » ،

قلت : فثلثى مالى ؟ قال : « لا » ، قلت : فالشطر ؟ قال : « لا » ، قلت :
فالثلث ؟ قال : « الثلث والثلث كثير ، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن
تذرهم عالة يتكففون الناس » (١) .

كما أنه لا تجوز الوصية لوارث ، إذ الوارث له نصيبه الذى فرضه الله ،
إلا إذا أجاز ذلك بقية الورثة فهم أصحاب الحق ، ولهذا قال صلى الله عليه
وسلم عام حجة الوداع : « إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ
لِوَارِثٍ » (٢) .

وقال صلى الله عليه وسلم - فيما رواه أبو هريرة - : « إِنَّ الرَّجُلَ لِيَعْمَلَ
وَالْمَرْأَةُ بَطَاعَةَ اللَّهِ سِتِينَ سَنَةً ، ثُمَّ يَحْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيُضَارَانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَتَجِبُ
لَهُمَا النَّارُ » ، ثم قرأ أبو هريرة : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ
مُضَارٍ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (٣) ، فإذا تمت الوصية
بهذه الشروط كانت مُقَدَّمة على ميراث الوارثين بنص القرآن الكريم : ﴿ مِنْ
بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ .

وبهذا كله يمنع الإسلام تركيز التركة فى يد أو يدين ، وينثرها - بالوصية
الواجبة والمستحبة وبالميراث المفروض - بين المستحقين من الأصول والفروع ،
والعصبة وذوى الأرحام ، ومن كتبت له الوصية من الأقربين غير الوارثين ،
ومن سائر المحتاجين ، ومن حضر قسمة التركة من أولى القُربى واليتامى
والمساكين كما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (٤) .

* *

(١) متفق عليه .

(٢) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن أبى أمامة ، كما فى المشكاة .

(٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه ، كما فى المشكاة .

(٤) النساء : ٨

• دفع شبهات الشيوعيين على الميراث :

هذا هو نظام الميراث فى الإسلام ، الذى عَنِىَّ الله ببيانه فى كتابه ، وقال فى آخر آية من آيات الميراث ، وهى آخر آية فى سورة النساء : ﴿ يبينُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَصَلُّوا ، وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) ، فلولا بيان الله العليم لنا لضللنا ، كما ضلَّ كثيرون ، قديماً وحديثاً ، فى شأن الميراث ، بين الإفراط والتفريط .

والشيوعية ترفض هذا النظام ، بل ترفض مبدأ التوريث من أساسه ، ولا تكاد تقره إلا فى توافه المتاع .

« وَحُجَّتْهَا الْأُولَى وَالْآخِرَةُ أَنَّ الْمِيرَاثَ قَدْ يَنْقَلُ أَمْوَالاً طَائِلَةٌ لِمَنْ لَا يَسْتَحِقُّونَ بِعَمَلِهِمْ شَيْئاً مِنْهَا .

وذلك يناهى العدالة ، وينافى مبدأ تكافؤ الفرص ، ثم إن أولاد الأغنياء لهم فى ثرواتهم الموروثة تصرفات أضرت بالمجتمعات ، وزحمتها بأفانين من العبث والسخف .

هذا كلام عليه مسحة من الصدق ، بيد أنه مغشوش لمن فطن إلى جوهره ، لو كانت الموارث تنقل الأموال فقط من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة لأمكن عد ذلك من الأمور التى تُقاوم الطبيعة فيها - لو أمكن أن تُقاوم - .

ولكن الوراثة سُنَّة ثابتة مطردة تنقل مقادير هائلة من الخصائص والصفات المادية والمعنوية ، وتحملها بأمانة عن الموتى المدبرين إلى ذريتهم الناشئين .

وقوانين الوراثة معروفة فى علوم الأحياء ، والاعتراف بآثارها لا مندوحة عنه ، والمجتمعات كلها تعترف بالذكاء والنباهة والقوة - وهى بعض ما يورث - وتقدم ذوبها .

ومبدأ تكافؤ الفرص لا يتدخل فى توزيع المواهب على البشر .

(١) النساء : ١٧٦

والمال الموروث من أيسر الشئون التى يُستطاع التحكم فيها حتى لا تُضار الأمة به .

فالإسلام الذى حدّد لكل وارث حظّه من التركة ، وضع من القوانين ما يمنع سوء التصرف فى هذا النصيب الموروث .

فسدّ أبواب الحرام فى المجتمع حتى لا يمكن إنفاقه فى حرام .

وقدّر مصارف الحلال للفرد حتى إذا جنح بعدها إلى تبذير ومتلفة أمكن الحجر عليه إلى أن يرشد .

ومن ثمّ يتضح أن المال الموروث - فى ظل الإسلام - لا يميل ذرّة بموازن العدالة ، وأن سبيله سبيل غيره من روافد الوراثة الأخرى ، بل لعله أقل خطراً» (١) .

* * *

(١) انظر : الإسلام والمناهج الاشتراكية للشيخ محمد الغزالي ص ١٦٢ ، ١٦٤ ، الطبعة الثالثة .

قيمة العدل

● الحرية المطلقة رذيلة ممقوتة :

تلك هي الحرية التي أقرها نظام الإسلام ، ولكن ما حدودها ؟ هل هي حرية مطلقة ؟ لا ، إن الحرية الاقتصادية المطلقة - أو شبه المطلقة - التي يجذبها الرأسماليون - كالمساواة الاقتصادية المطلقة التي يحلم بها الشيوعيون - كلتاهما ليست فضيلة محمودة ، بل رذيلة ممقوتة ، ولهذا ، فإن الإسلام حين أباح للإنسان حرية التملك لم يدع له الجبل على الغارب : يملك كيف يشاء ، وبأى طريق شاء ، ويتصرف فيما ملك كيف يشاء ، وفي أى موضع شاء ، بل وضع حدوداً للكسب والتملك ، وحدوداً للتصرف فى المُلْك ، تمييزاً أو استهلاكاً ، وفرض حقوقاً معينة على المال المملوك إذا بلغ نصاباً مقدراً ، وحقوقاً أخرى يعينها أولو الأمر ، أو تحددها الضرورات والحاجات .

فإذا كان للحرية نشوة ، وفى إطلاقها خطر الشرود والجموح ، فهذا ما احتاط له الإسلام ، فقيّد من جموح الحرية الاقتصادية بما وضع من حدود ، وما فرض من حقوق ، وما ألزم به من قيود ، أحلّ بها الحلال ، وحرّم الحرام .

* *

● حرية مقيدة بالعدل :

إن الحرية التي شرعها الإسلام فى مجال الاقتصاد ، ليست حرية مطلقة من كل قيد ، كالحرية التي توهمها قوم شعيب : ﴿ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾ (١) ، بل هي حرية منضبطة ، مقيدة بـ « العدل » الذي فرضه الله .

(١) هود : ٨٧

ذلك ، أن فى الطبيعة الإنسانية نوعاً من التناقض الذى خلقها الله عليه
الحكمة اقتضاها عمران الأرض ، واستمرار الحياة .

فمن طبيعة الإنسان الشغف بجمع المال ، وحبّه حباً قد يُخرجه عن حد
الاعتدال كما قال تعالى فى وصف الإنسان : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ (١) ،
وكما صورّ الرسول مدى طمع الإنسان بقوله : « لو كان لابن آدم واديان من
مال لابتغى إليهما ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب » (٢) .

ومن طبيعة الإنسان الشح والحرص كما قال تعالى : ﴿ وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسُ
الشُّحَّ ﴾ (٣) ، ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴾ (٤) ، وقال الرسول عليه السلام :
« يشيب ابن آدم وتشب معه خصلتان : الحرص ، وطول الأمل » (٥) .

ومن طبيعته حب الخلود ، إن لم يكن بنفسه فبذريته من بعده ، وحب
الاستعلاء والسيطرة على الآخرين ، وهاتان الغريزتان كانتا الأجبولة التى أوقع
إبليس بها آدم أبا البشر فى شرك المخالفة بالأكل من الشجرة : ﴿ فَوَسَّوسَ
إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى ﴾ فَاَكَلَا
مِنْهَا .. ﴿ (٦) .

* *

● الطبيعة الإنسانية وحدها غير مأمونة دائماً :

وهذه الطبائع وغيرها ضرورية لعمران الأرض ، ولازمة لتمام الابتلاء الذى
قام عليه أمر الإنسان ، ولكنها - مهما تكن الحكمة من خلقها - من شأنها -
إذا تُركت وحدها - أن تدفع الإنسان إلى تجاوز الحدود ، وجحد الحقوق ،
فيأخذ ما ليس له بحق ، ولا يعطى ما عليه من واجب .

(١) العاديات : ٨ (٢) رواه البخارى ومسلم عن أنس (٣) النساء : ١٢٨

(٤) الإسراء : ١٠٠ (٥) رواه البخارى . (٦) طه : ١٢٠ - ١٢١

نعم .. لو تُرك الإنسان حراً لطبيعته وحدها - كما نادى دعاة الاقتصاد الرأسمالى - فإنه قد يكسب المال من غير حِلِّه ، وينفقه فى غير محله ، وييخل به عن مستحقه ، وهذه الثلاثة هى جرثومة الشر فى الأرض .

(أ) قد يُترك بعض الناس حراً فيبيع نفسه للشيطان ليكسب المال بالخيانة لدينه أو لوطنه ، وقد يكسبه بترويع الفجور والفساد فى الأرض ، وقد تبيع المرأة جسمها لتكسب به ، وقد يستطيع بعض الأفراد أن يكسبوا ثروة ضخمة دون أن يبذلوا جهداً ملائماً لها ، عن طريق القوة أو الحيلة ، بالنهب العلنى والسرقة المكشوفة ، أو النهب المنظم ، والسرقة المموهة بطلاء الشرعية الزائف .. وأى شرعية فى استغلال ضعف الآخرين أو حاجتهم ، أو جهلهم أو غفلتهم ؟! وبهذا الكسب الخبيث والتحايل الحرام يتضخم هؤلاء على حساب غيرهم ، ويسمنون والناس إلى جنبهم يهزلون !

(ب) وهناك شخص قد يجمع ثروة ضخمة من حلال الكسب والميراث ، ولكنه ينفقها على شهواته ، ومن يخدم شهواته ، فهو فى مجال السرف والترف والمتاع الرخيص ، ومجال الفخر والخيلاء ، والمكاثرة ، يبعثر الأموال ذات اليمين وذات الشمال ، ومثل هذا المبدّر المتلاف لا تجده فى جانب الخير إلا شحيحاً بخيلاً مضيقاً لحقوق المستحقين ، وما أصدق ما قال الحكيم : « ما رأيتُ إسرافاً إلا وبجانبه حق مضيع » .

(جـ) وقد لا يكون مالك المال من هذا النوع المسرف المتلاف ، ولكنه نوع آخر يرى أن المال ماله ، جمعه بذكائه وجده ، أو ورثه عن أبيه وجده ، وليس لأحد حق فيه ، فذلك الذى وصفه الله : ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي ﴾ (١) (أى وليس لأحد فيه نصيب) .

ومن هذا النوع قارون الذى قال له قومه ناصحين : ﴿ لَا تَفْرَحْ ، إِنَّ اللَّهَ

لَا يُحِبُّ الْفَرَحِينَ * وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ، وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿١﴾ .

فماذا كان جوابه على هذه النصيحة المخلصة ؟ ﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ﴾ (٢) ، وهى آيات ناطقة تصوّر طبيعة الإنسان الرأسمالى وأنانيته وغروره . ومثل هذا لو ترك حرّاً لطبيعته وحدها لمات الضعفاء إلى جواره جوعاً ، أو غريباً ، أو مرضاً ، دون أن يرى لهم حقاً ، أو يمد إليهم يداً ، كأولئك الذين خاطبهم القرآن بقوله : ﴿ كَلَّا بَلْ لَا تَكْرُمُونَ الْيَتِيمَ * وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ * وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا * وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ (٣) ، وهى أيضاً آيات ناطقة تصوّر طبيعة المجتمع الرأسمالى المتظالم المتهالك على المال ، الذى يذكر كل فرد فيه نفسه ، وينسى الضعيف والمسكين . هؤلاء الأنواع من الناس هل يُتركون أحراراً تُسيرهم دوافعهم الطبيعية وحدها ؟ لا ثم لا ، إن العدل هنا هو لجام الحرية ، وصِمَام الأمان للفقرة ، وهو الذى يعطى كل ذى حق حقه .

* *

● العدل فى الإسلام أساس :

إن دعامة الحرية الاقتصادية التى تقوم على احترام الفطرة والكرامة الإنسانية ، إنما يضبطها ويكملها دعامة أخرى هى : العدل .

والعدل فى الإسلام ليس مبدءاً ثانوياً ، بل هو أصل أصيل ، وأساس متين يدخل فى تعاليم الإسلام وأحكامه كلها عقائد وشرائع وأخلاقاً .

(٣) الفجر : ١٧ - ٢٠

(٢) القصص : ٧٨

(١) القصص : ٧٦ - ٧٧

وحين أمر الله بثلاثة أشياء كان العدل أولها . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ (١) .

وحين أمر بشيئين كان العدل أحدهما . قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (٢) .

وحين أمر بشيء واحد كان هو العدل . قال تعالى : ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾ (٣) .

إن التوحيد نفسه - وهو جوهر الإسلام وأساس بنيانه - معنى من العدل ، كما أن الشرك ضرب من الظلم ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ (٤) .

وما يدل على عناية الإسلام بالعدل : حظره للظلم ، وتأكيده نهيه عنه ، وتشديد الحملة على الظالمين ، وإيعادهم بأشد أنواع العذاب في الدنيا والآخرة . وحسبك أن تقرأ في القرآن مثل هذه الآيات وهي قُلْ من كَثُرَ :

- ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ (٥) ، ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٦) .
 ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٧) ، ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾ (٨) .
 ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ (٩) .
 ﴿ فَتِلْكَ بَيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا ﴾ (١٠) .

(١) النحل : ٩٠	(٢) النساء : ٥٨	(٣) الأعراف : ٢٩
(٤) لقمان : ١٣	(٥) الشورى : ٤٠	(٦) البقرة : ٢٥٨
(٧) الأنعام : ٢١	(٨) طه : ١١١	(٩) الكهف : ٥٩
(١٠) النمل : ٥٢		

﴿ قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُكْرًا ﴾ (١) .
 ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخْذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ ، إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ (٢) .

﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ (٣) .

ومما جاء به القرآن : أن الله قد يبقى الدول والأمم مع الكفر ، ويؤجل حسابها للآخرة ، ولكنه لا يبقئها مع الظلم والبغى فى الأرض .
 وفى هذا يقول تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ ﴾ (٤) .

قال المفسرون : المراد من الظلم هنا الشرك . قال تعالى : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ (٥) ، والمعنى : أنه تعالى لا يهلك أهل القرى بمجرد كونهم مشركين إذا كانوا مصلحين فى المعاملات فيما بينهم .

والحاصل أن عذاب الاستئصال لا ينزل لأجل كون القوم معتقدين للشرك والكفر ، بل إنما ينزل ذلك العذاب إذا أساءوا فى المعاملات وسعوا فى الإيذاء والظلم .

ولهذا قال الفقهاء : إن حقوق الله تعالى مبناها على المسامحة والمساهلة ، وحقوق العباد مبناها على الضيق والشح .

ويقال فى الأثر : المُلْكُ يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم . فمعنى الآية :

(١) الكهف : ٨٧ (٢) هود : ١٠٢ (٣) هود : ١١٣
 (٤) هود : ١١٧ (٥) لقمان : ١٣

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ ﴾ : أى لا يهلكهم بمجرد شركهم إذا كانوا مصلحين يعامل بعضهم بعضاً على الصلاح والسداد .

وهذا تأويل أهل السُّنَّة لهذه الآية ، قالوا : والدليل عليه أن قوم نوح وهود وصالح ولوط وشعيب إنما نزل عليهم عذاب الاستئصال لما حكى الله تعالى عنهم من إيذاء الناس وظلم الخلق « (١) » .

* * *

(١) من تفسير الفخر الرازى : ٧٦/١٨

حاجة الناس إلى الكتاب والميزان

● الحكمة من إرسال الرسل إقامة العدل :

ولا عجب بعد ذلك أن يعلن القرآن الكريم أن الحكمة من وراء إرسال الله تعالى لرسله ، وإنزال كتبه هي : قيام الناس بالعدل . قال تعالى في سورة الحديد : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ، وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ (١) .

حدد القرآن في هذه الآية الغاية من إرسال الرسل وإنزال الكتاب والميزان معهم تحديداً واضحاً ، بين فيه أن كل شريعة يشرعها الله ، وكل كتاب ينزله ، فليس لله حاجة تعود عليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وإنما الحاجة حاجة العباد أنفسهم ، والمصلحة مصلحتهم أنفسهم ، وهي هنا صريحة محكمة : أن يقوم الناس بالقسط . والتعبير هنا يشير إلى معنى دقيق رائع ، وهو : أن الناس هم الذين عليهم أن يقوموا بالقسط والعدل بأنفسهم . وما على الرسل - بما أنزل الله معهم من كتاب وميزان - إلا أن يُبينوا معالم الحق والعدل ، ويزيلوا الغموض والشبهات . وهذا التعليل في الآية ، يعطى الناس - وأولى الأمر منهم خاصة - حق التصرف بما يزيل الأوضاع الظالمة المجحفة ، ويعالج المسالك المنحرفة المعوجة ، ويقضى على آثار التسلط والبغى من فريق على فريق ، أو من فرد على غيره ، ويقيم مكان ذلك كله أوضاعاً يسود فيها العدل والإنصاف ، والتوازن المقسط بين الطبقات والأفراد ، على أن يكونوا في ذلك كله مهتدين بهدى الكتاب والميزان اللذين أنزلهما الله سبحانه .

(١) الحديد : ٢٥

فإذا لم يستجب الناس لإقامة العدل بالإقناع والحسنى ، فهناك سلطان القوة ،
الذى أشارت إليه الآية الكريمة فقالت : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ .
ولكن . . ما الكتاب ؟ وما الميزان اللذان أنزلهما الله تعالى ؟

* *

● الكتاب الذى أنزله الله تعالى :

الكتاب هو كلمات الله التى أنزلها على رسله ، ليضيئوا بها الحياة ،
ويهدوا بها الناس للتي هى أقوم ، وليرجع البشر إليها فيما يختلفون فيه -
باعتبارها النصوص الإلهية المعصومة - فتحسم النزاع وترفع الخلاف ، وتجمع
الناس على أمر راشد ، وطريق مستقيم . قال تعالى فى شأن الرسل عامة :
﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ
الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ (١) ، وقال تعالى مخاطباً
خاتم رسله محمد - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ
الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) ،
وقال مخاطباً له أيضاً : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى
النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ
يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ (٤) .

وقد ختمت كتب الله تعالى ، وتمت كلماته بالكتاب الخالد المعجز « القرآن »
الذى تكفل الله بحفظه ليكون دستور الحياة إلى أن تقوم الساعة : ﴿ وَتَمَّتْ
كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ، لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (٥) ،
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٦) .

* *

(٣) إبراهيم : ١

(٢) النحل : ٦٤

(١) البقرة : ٢١٣

(٦) الحجر : ٩

(٥) الأنعام : ١١٥

(٤) الإسراء : ٩

• ضرورة الكتاب الإلهي لمعرفة العدل :

إننا لكي نعرف مدى حاجتنا إلى الكتاب الإلهي ، نطرح هذا السؤال :
ما معنى العدل ؟

فقد يزعم الماركسيون أن ما يدعون إليه هو العدل بعينه ، وأن الملكية الفردية هي مصدر كل ظلم وجور في الماضي والحاضر والمستقبل ، ولهذا كان إلغاؤها وتأميم وسائل الإنتاج إلخ ؛ هو صميم العدل .

وقد يردّ عليهم الرأسماليون بأن تحريم الملكية على الإنسان بالقهر والجبروت ، وتحكم الدولة ، أو مجموعة من الناس - في رزق الإنسان وإنتاجه واستهلاكه وعمله وتنقله إلخ - هو أكبر ظلم وقع في الماضي والحاضر أو يقع في المستقبل ، وإن العدل كل العدل في ترك الناس يعملون دون تدخل من أى سلطة إلا في حدود ضيقة يحددها القانون .

ما العدل إذن ما دام أنصار كل نظام معيّن يصفون على نظامهم صفة العدل ، ويبرئونه من كل ظلم وعدوان ؟

ربما كان أقرب التعريفات التي توضح مفهوم العدل ما قاله بعض الحكماء :
إنه إعطاء كل ذي حق حقه ، بلا إفراط ولا تفريط .

ولكن هذا التعريف الجميل ، لا يحلّ العقدة ، حيث ينشأ هنا سؤال مهم يتطلب الإجابة أيضاً ، وهو : من الذي من سلطته واختصاصه أن يوزع الحقوق على من يستحقها ، وما يستحقها ، فيجعل لهذا الشخص أو هذه الجماعة حقاً ، ولا يجعل لذاك أو أولئك . ويجعل لهذا الأمر حقاً ، ولا يجعل لمقابلته حقاً ؟ ومن الذي يحدد مقدار الحق ومداه كمّاً أو كيفاً ؟ أليست هذه معضلة أيضاً ؟

إن الاشتراكي الماركسي سيقول : من حق الدولة أن تسيطر على الإنتاج والاستهلاك ، وليس من حق الأفراد أن يملكوا الأراضي أو المصانع والآلات

ونحوها ، وليس من حق الآباء أن يورثوا ثروتهم من بعدهم لأبنائهم . .
ومن حق المادية الجدلية أن تكون هي المنهج السائد فى كل تفكير ، وأن يكون
التفسير المادى للتاريخ هو العمدة فى تعليل كل حادث ، اليوم وغداً . وليس
من حق الدين أن يعيش فى هذا العصر بعد أن ثبت عندنا أنه أفيون الشعوب
ومخدر الملايين .

والرأسمالى سيقول : من حقى أن أثمر مالى بالطريق الذى يجلب إلى
ربحاً أكثر ، كالربا أو الاحتكار أو ما شئت ، ما دمت لا أجبر على ذلك
أحداً ، ولا أستعمل الحديد والنار لكى يستقرض الناس مالى ويعطونى الفوائد
عليه . ومن حقى أن أتبرع للفقراء والمساكين إن طابت نفسى ، وأن أقبض يدى
إن شئت . ومن حقى أن أوصى بمالى كله لابنى الأكبر ، أو لعشيقتى أو لمن
أريد من الناس . ومن حقى أن أشرب الخمر وألعب الميسر ، وأن ألهو وأتعم
ما شاء لى الهوى . فالمال مالى ، وما كان من ضرر فسيقع على رأسى لا على
رءوسكم ، وسأتحمله وحدى .

مَن الذى يفصل بين هؤلاء فيما يدعون من الحقوق لأنفسهم ؟

لا أحد إلا ربّ الناس ، ملك الناس ، إله الناس .

وربّ الناس إنما يتصل بالناس ويبلغهم ما يريد من عن طريق كتبه على
السنة رسله .

ولهذا كان الكتاب الإلهى ضرورة لا بد منها ؛ ليضع للناس المبادئ العامة
والأحكام الهامة التى بدون الاهتداء بها يتيهون فى بيداء مهلكة ، ويخطون
خبط عشواء فى ليلة ظلماء . فلا ينتهون إلى مبدأ ، ولا يهتدون إلى غاية ،
ولا يتفقون على طريق . مثل هذه المبادئ الأساسية :

هل يُباح للناس التملك أو لا ؟

وهل يُباح فى حدود وشروط أو إباحة مطلقة ؟ وما هى وسائل التملك
المشروع ؟

وهل للمجتمع حق التدخل إذا انحرف المالك أو لا ؟

وهل للضعيف حق عند القوى ؟ وكيف يؤخذ منه ؟

وهل يشرع التفاضل فى الأرزاق إلى أى حد ؟ إلخ .

وهل يشرع التوارث أو لا ؟ وعمّن يكون ؟ وكم يكون ؟ إلخ .

* *

• سؤال وجواب :

ولماذا لم يترك للناس أنفسهم أن يختاروا المبادئ ويقرروا الأحكام التى يرونها أليق بهم وأصلح لشأنهم ؟

والجواب : أن هذا متعذر على البشر .

فمن الناس الذين سيختارون ويقررون ؟

لا شك أن اجتماع الناس جميعاً غير ممكن وغير مفيد . فلا بدّ من اجتماع قلة تمثل الآخرين وتعبّر عنهم ، ولكن من الذى يختار هذه القلة ؟

قد يقال : يختارهم حاكم عادل ، ولكن من الذى يضمن عدله ، وحياده ، أولاً ، ويضمن سلامة تقديره واختياره ثانياً ، ويضمن الرضا عن اختياره ثالثاً ؟!!

وقد يقال : الشعب هو الذى يختارهم ، ولكن من أى الأصناف يختارهم ؟ من العامة - العمال والفلاحين مثلاً - وهم الأغلبية ؟

فالعامة ، لا يستطيعون أن يهتدوا إلى الصواب فى هذه الأمور الخطيرة .

أم من الخاصة ؟ فكيف يضمن تمثيلهم لمصالح العامة وهم بشر تحكمهم - ولا شك - نفوسهم ومصالحهم عن شعور أو غير شعور ؟! على أن الشعب كثيراً ما يُخدع فيختار الطالح يظنه صالحاً !

وفوق هذا كله ، فالْبَشَر بصفتهم بَشَرًا - محكومون بأمرين لا خلاص منهما :

الأول : قصور المعرفة الإنسانية التي تتغير وتبدل بتغير الظروف والأوضاع ، نظراً لمحدودية العقل البشري الذي تؤثر في حكمه عوامل شتى من الوراثة والبيئة والثقافة والملابسات .

والثاني : غلبة الأهواء والميول البشرية التي لا ينفك عنها إنسان مهما بلغ من حسن الأخلاق ، وجمال الطباع ؛ إذ لا بد أن يتأثر بالميول والنزعات الشخصية والأسرية والإقليمية والطائفية والوطنية والقومية .

وقد يتسامح في الأمر لو كان يتعلق بالجزئيات والتفصيلات ، أما وهو يتعلق بالمبادئ الأساسية والأحكام الرئيسية ، فالأمر أخطر وأعظم من أن يُتهاون فيه .

هذا إلى أن إعطاء مجموعة من البشر حق التشريع المطلق لسائر الأمة ، بحيث تختط لها منهج حياتها ، وتحدد لها أهداف وجودها ، ومعالم شخصيتها ، وأصول علاقاتها ، وقيم سلوكها ، وموازن تفكيرها - إعطاء مجموعة من البشر هذا الحق ، معناه في نظر الإسلام : منحهم نوعاً من « سُلْطَة الألوهية » التي من حَقها الانفراد بالحكم والتشريع ، وجعلهم « أرباباً من دون الله » ، أرباباً لمن يُشرِّعون لهم فينفذون ، ويأمرونهم فيطيعون . وهذا يناقض هدف الإسلام في تحرير البشر من عبودية بعضهم لبعض ، وخضوع بعضهم لبعض .

لهذا كان لا بدّ من سُلْطَة تمتاز بالعلم الشامل ، والعدل الكامل ، سُلْطَة أعلى من سُلْطَة البشر ، سُلْطَة معصومة لا تضلّ ولا تنسى ، سُلْطَة عادلة محايدة ، تشرف على الجميع من عليائها ، لا تتحيز لقوم دون قوم ، ولا لطبقة دون طبقة ، ولا لفريق دون فريق ، سُلْطَة تنظر للضعفاء نظرتها إلى الأقوياء ، وللفقراء نظرتها إلى الأغنياء ، وللنساء نظرتها إلى الرجال ، وللمحكومين نظرتها إلى الحكام ، وللسود نظرتها إلى البيض .

سُلْطَة يتحاكم الجميع إليها فيرضون بها حكماً ؛ لأن قولها هو الفصل ،
 وحكمها هو العدل . وتلك هي سُلْطَة الكتاب الإلهي ، الذي أنزله إله ليس
 بينه وبين الناس نسب ، إلا أنه ربهم وخالقهم وبارئهم ، الرحيم بهم ،
 والعالم بما يصلحهم وما يفسدهم : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (١) ،
 ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (٢) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَوُّوفٌ
 رَحِيمٌ ﴾ (٣) .

ولا بدّ أن يكون هذا الكتاب مصوناً من التحريف والتبديل ، حتى لا تعبت
 به أهواء البشر ، وأوهام البشر . . ولم يبق في الأرض كتاب سماوى سليم
 من ذلك غير القرآن الكريم : ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ
 وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (٤) .

* *

● الميزان الذى أنزله الله :

ولكن الله أنزل مع الكتاب شيئاً آخر هو : الميزان . وقد قرن بينهما فى
 سورة أخرى هى سورة الشورى فقال : ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
 وَالْمِيزَانَ .. ﴾ (٥) .

وفى سورة الرحمن يقول تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ *
 أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ * وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾ (٦) .
 فما هذا الميزان الذى قرنه الله بالكتاب حيناً ، وقرنه برفع السماء حيناً ،
 وأمرنا ألا نطغى فيه ولا نخسره ، وأن نقيم الوزن بالقِسط ؟ هل هو الميزان
 الحديدى الذى توزن به البضائع ؟
 ذهب إلى ذلك بعض المفسرين ، ولكن هذا يُقرن بالكيل لا بالكتاب ، ثم

(٣) البقرة : ١٤٣

(٢) الملك : ١٤

(١) البقرة : ٢٢٠

(٦) الرحمن : ٧ - ٩

(٥) الشورى : ١٧

(٤) فصلت : ٤١ - ٤٢

لا يبلغ شأنه مبلغ الميزان المذكور فى مطلع سورة الرحمن ، المقرون برفع السماء مسكن الملائكة ، ومصدر الوحي الإلهى .

لا بدّ أن يكون إذن ميزاناً معنوياً توزن به الأفكار لا الأشياء ، والحقائق لا الحقائق ، والمعانى لا الصور ، ميزاناً تُقَوَّم به العقائد والأخلاق والأعمال والأشخاص ، والأنظمة والمذاهب .

وأقرب عبارة لتحديد معنى هذا الميزان - والله أعلم بمراده - أنه القِيم الأخلاقية الأصيلة التى توارثتها الأجيال عن النبوات الهادية ، وأنه المقاييس الإنسانية السليمة التى تهتدى بالكتاب الإلهى لمعرفة الحق قياساً للأمر بنظيره ، ورداً للفرع إلى أصله .

وقد جاء عن قتادة ومجاهد وغيرهما من مفسرى السلف أن الميزان فى الآية : هو العدل . واختاره ابن جرير شيخ المفسرين ، وأيده ابن كثير قائلاً (١) : وهو الحق الذى تشهد به العقول الصحيحة المستقيمة ، المخالفة للآراء السقيمة . كما قال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ ؟ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ فَطَرَتِ اللَّهُ التِّي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (٣) . وقال بعض الحكماء : « العدل ميزان الله فى الأرض ، وضعه للخلق ، ونصبه للحق » .

وبهذا نعلم أن الأديان السماوية كلها جاءت لتضع للناس ميزاناً خلقياً ثابتاً ، غرس الله تعالى أصوله فى فطرتهم وعقولهم ، ميزاناً يتحاكمون إليه ، إذا أعوزهم النص من الكتاب الإلهى .

وبهذه الآية استدللّ الفقهاء الذين يستعملون الرأى والقياس فى معرفة الأحكام الشرعية ، وبينوا أن النص الصريح لا يخالف القياس الصحيح ، وأن الشرع لا يفرّق بين متماثلين كما لا يسوّى بين مختلفين . قال المحقق

(١) تفسير ابن كثير : ٤/٤١٤ ، طبعة الحلبي .

(٣) الروم : ٣٠

(٢) هود : ١٧

ابن القيم : « قد ثبت أن الله أنزل الكتاب والميزان ، فكلاهما فى الإنزال أخوان ، وفى معرفة الأحكام شقيقان ، وكما لا يتناقض الكتاب فى نفسه ، فالميزان الصحيح لا يتناقض فى نفسه ، ولا يتناقض الكتاب والميزان ، فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة ولا دلالة الأقيسة الصحيحة ، بل كلها تتصادق متعاضة متناصرة ، يصدق بعضها بعضاً ، ويشهد بعضها لبعض ، فلا يناقض القياس الصحيح النص الصحيح أبداً » (١) .



● ليس العدل هو المساواة دائماً :

العدل إذن هو التوازن بين قُوى الفرد وطاقاته الروحية والمادية ، وهو التوازن بين الفرد والمجتمع ، ثم بين المجتمع وغيره من المجتمعات ، ولا سبيل إلى هذا التوازن إلا بتحكيم شريعة الله سبحانه ، وما أنزل من كتاب وحكمة . فليس معنى العدل المساواة المطلقة ، فإن المساواة بين المختلفين كالتفريق بين التماثلين ، كلاهما ليس من العدل فى شئ ، فضلاً عن أن المساواة المطلقة أمر مستحيل ؛ لأنه ضد طبيعة الإنسان وطبيعة الأشياء .

العدل أن تُسوَّى بين التماثلين بقدر تماثلهما وتشابه ظروفهما ، وأن تُفرَّق بين المتخالفين بقدر تخالفهما وتباين ظروفهما .

يقول الأستاذ عباس العقاد رحمه الله : « المساواة المُثَلَّى هى العدل الذى لا ظلم فيه على أحد ، ولهذا لم يستطع فقهاء التعريفات أن يجعلوها مساواة فى الواجبات ؛ لأن المساواة فى الواجبات ، مع اختلاف القُدرة عليها ظلم قبيح .

» ولم يستطيعوا أن يجعلوها مساواة فى الحقوق ، لأن المساواة فى الحقوق مع اختلاف الواجبات ، ظلم أقبح من ذلك ؛ لأنه إجحاف يأباه العقل ،

(١) إعلام الموقعين : ج ١ / ٤٠٩ نشر مكتبة ابن تيمية بتحقيق عبد الرحمن الوكيل .

وإضرار يحقق بالمصلحة العامة ، كما يحقق بمصلحة كل فرد من ذوى الحقوق والواجبات .

« وقوام الأمر إذن أن تكون المساواة العادلة مساواة فى الفرص والوسائل ، فلا يُحرّم إنسان فرصته لإحراز القدرة التى تمكنه من النهوض بواجب من الواجبات ، ولا يُحرّم وسيلته التى يتوسل بها إلى بلوغ تلك الفرصة ، ما استطاع من وسائل السعى المشروع » (١) .

* * *

(١) الشيوعية والإنسانية ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ، طبعة دار الهلال .

من العدل تفاضل الأرزاق وتكافؤ الفرص

● من العدل تفاوت الناس تبعاً لمواهبهم واجتهادهم :

وإذا كان من الظلم أن نُفرِّق بين المتماثلين لغير سبب وبغير مبرر ، فليس من العدل أن نُسوى بين المتخالفين لمجرد شهوة المساواة : فإذا أتحنا الفرصة لاثنتين أن يتعلما ما شاءا أو ما استطاعا ، فواصل أحدهما بذكائه وجِدِّه وعزمه وصبره حتى حصل على الدكتوراة مثلاً ، وتخلف الثانى لكسله أو للهوه أو قِلَّة ذكائه ، فمن الظلم البين أن يُسوى بين هذا وذاك .

وإذا أتحنا لاثنتين أن يعملتا فى مجال واحد ، فثابر أحدهما وأحسن وأثبت نشاطه وكفايته ، على حين كان الآخر مهملاً أو كسلان أو ضعيف الإنتاج ، فمن الظلم أن نُسوى من كل الوجوه بين هذا وذاك .

وبعض هذه العوامل هبة لا دخل للإنسان فيها - كالذكاء والقُدرة البدنية أحياناً - وبعضها كسبى كالجدُّ والنشاط والمثابرة - ومع هذا فلكلا الجانبين أثره فى التفريق ، فإذا كانت حكمة الله اقتضت المخالفة بين الناس بالفطرة ، فنحن على هدى الفطرة نسير ، ونخالف بينهم ، ما لم يكملوا هم مواهبهم بنشاط زائد واجتهاد بالغ .

وقد قرر القرآن هذه الحقيقة فقال : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، ﴿ لَا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ

(٢) النساء : ٩٥

(١) الزمر : ٩

الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴿١﴾ ، ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ (٢) .

والأمر الذى لا بد من تأكيده أن يكون أساس التفاوت هو الكفاية وإحسان العمل : ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ (٣) .

أما أن يكون أساس هذا التفاوت امتيازاً يختص به قوم أو فرد أو أفراد أو أسرة أو أسر ، لينهبوا موارد الدولة ، ويسرقوا أموال الأمة ، أو يستغلوا حاجات الناس ، أو يكون أساسه كسباً خبيثاً عن طريق الخمر والميسر أو الخنا والفجور ، أو الرشوة والاحتيال ، أو الإثم والعدوان ، أو المعاونة على الإثم والعدوان ، أو أى صورة من صور أكل أموال الناس بالباطل والإثراء الحرام ، فهذا تفاوت ظالم لا يرضاه الله ورسوله ولا المؤمنون ، التفاوت العادل المشروع هو ما كان أساسه العلم والعمل والإحسان .

* *

● التفاضل فى الأرزاق ومعناه :

وهذا التفاوت العادل ولا شك يودى إلى التفاضل فى الأرزاق ، وهى الحقيقة التى عبر عنها القرآن فى أكثر من آية فى مثل قوله : ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ (٤) .

ولعل أقرب آية ترد على الذهن هنا هى قوله : ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْخِيًّا﴾ (٥) .

والملاحظ هنا أن التفضيل ليس معناه حرماناً صرفاً لبعض الناس من كل شئ ،

(٣) الرحمن : ٦٠

(٢) الأنعام : ١٣٢

(١) المجادلة : ١١

(٥) الزخرف : ٣٢

(٤) النحل : ٧١

وإعطاء الآخرين كل شيء ، وإنما التفضيل - كما هو معروف - اشتراك اثنين في أمر ، ثم زيادة أحدهما على الآخر فيه ، ولا بأس بذلك ما دام أساس هذا التفضيل ما ذكرناه من العلم والعمل والإحسان ، فليس تفضيلاً عشوائياً كما يظن الجاهلون ، بل هو مبنى على سنن الله في كونه وشرعه .

وكلمة « سُخْرِيَا » المذكورة في الآية لا تعطي معنى تسخير القهر والإذلال كما يحلو لبعض الناس أن يفهمها ، وإنما هو تسخير النظام والإدارة ، فإذا شبهنا الحياة بمصنع كبير ، فإن هذا المصنع - لكي يسير دولاب العمل فيه - يحتاج إلى مدير عام ، ثم إلى مساعدين له ، ثم إلى رؤساء أقسام ومفتشين ، ثم إلى عمال فنيين على درجات مختلفة ، ثم إلى حراس وسعاة وفرّاشين إلخ ، وكل هؤلاء يُسَخَّر بعضهم بعضاً ، بلا حَرَج يشعر به الصغير ، ولا غطرسة يشعر بها الكبير ، إذا استقامت الأمور .

* *

● من العدل تكافؤ الفرص :

من أجل ذلك يجب أن يتساوى أبناء المجتمع جميعاً في حق الحياة وحق التملك ، وحق التعلم ، وحق العمل ، وحق العلاج ، وحق الكفاية من العيش ، والأمان من نكبات الدهر .

نعم . . يجب أن تتاح لهم فرص متكافئة متساوية في ذلك كله ؛ لأن هذه حقوق إنسانية استحقوها بالصفة الإنسانية المحضة ، لا بصفاتهم من أبناء طبقة خاصة أو أسرة معينة ، ولا بوصفهم أفراداً لهم مواهب خاصة . وما دام الجميع متساوين في معنى الإنسانية ، فالتفريق بين فرد وآخر أو مجموعة ومجموعة ، ظلم لا مبرر له ؛ لأنه تفريق بين متماثلين من جميع الوجوه .

ليس من العدل إذن أن يضع بعض الكادحين يده على بطنه يشكو عضة الجوع ، وأن يضعها آخر - لا عمل له - على بطنه يشكو رحمة التخمة !

وليس من العدل إذن أن يُتاح لبعض الناس أن يتعلم ابنه إلى أعلى مراحل التعليم ، وربما كانت قدرته الذهنية محدودة ، على حين نرى آخر لا يستطيع أن يعلّم التعليم الابتدائي لابنه ، لأنه في حاجة إليه ليعمل في الحقل ويجلب القوت الضروري ، وربما كان الولد يتمتع بنسبة عالية من الذكاء .

ليس من العدل أن يُتاح لبعضهم أن يعالج نفسه أو زوجته أو ابنه - بل أقول : أو كلبه - إذا مرض عند أمهر الأطباء ، إن لم يكن في بلده فليطّر إلى بلدان العالم ، على حين يكون علاج الآخر في مسكن صحى تدخله الشمس والهواء النقى ، أو في حُسن التغذية بوجبة من اللحم ، وطبق من الفاكهة ، ولكنه لا يجده ، . . وهو الذى يتغنى بالمثل القائل : « اللحم من العيد للعيد ، والفاكهة فى المرض الشديد » !

ومن الأمثلة العملية ما رواه المؤرخون عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أن ابناً له طلب إليه أن يزوجه وأن يصدق عنه (يدفع صداقه) من بيت المال - وكان لابنه ذلك امرأة - فغضب لذلك عمر بن عبد العزيز ، وكتب إليه : لعمر الله ، لقد أتانى كتابك ، تسألنى أن أجمع لك بين الضرائر من بيت مال المسلمين ، وأبناء المهاجرين لا يجد أحدهم امرأة يستعفّ بها ، فلا أعرفنك ما كتبت بمثل هذا (١) .

وبعثت إليه ابنته بلؤلؤة وقالت له : إن رأيت أن تبعث إلىّ بأخت لها ، حتى أجعلها فى أذنّى . . فأرسل إليها بجمرتين ، ثم قال لها : إن استطعت أن تجعلى هاتين الجمرتين فى أذنّيك ، بعثتُ إليك بأخت لها (٢) .

ليس كل أبناء المسلمين يستطيعون الزواج بامراتين ، وليس كل بنات المسلمين يستطعن التحلّى باللالآلىء فى آذانهنّ ، فلماذا يُتاح لأبناء عمر الخليفة وبناته ما لا يُتاح لأبناء المسلمين وبناتهم ؟!

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ص ١٠٦

(٢) نفس المصدر ص ١٣٤

إن الخليفة الراشد ليمنع ذلك ويحاربه أشد الحروب ، وبخاصة في أسرته وآل بيته وأتباعه ، ولا سيما إذا كان هذا الترفه والتزيّد من المال العام الذي هو ملك المسلمين جميعاً .

سأله عنبسة بن سعيد - وكان من أقربائه وأصدقائه - حاجة ، فقال له عمر : يا عنبسة ؛ إن كان مالك الذي أصبح عندك حلالاً فهو كافيك ، وإن كان حراماً فلا تزيدنّ إليه حراماً ، ألا تخبرني : أمحتاج أنت ؟ قال : لا ، قال : أفعليك دين ؟ قال : لا ، قال : أفتأمرني أن أعمد إلى مال الله فأعطيكه من غير حاجة بك إليه ، وأدع فقراء المسلمين ؟! لو كنت غارماً (مديناً) أدّيتُ غرمك ، أو محتاجاً أمرت لك بما يصلحك (١) .

* * *

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ص ١٣٢

من العدل توفية العاملين حقوقهم

● من العدل توفية العامل حقه :

ومن القيم المطلوبة هنا : توفية العامل أو الأجير حقه . فلا يجوز في عدل الإسلام : أن يبذل الأجير جهده وعرقه ، ويحرم جزاءه وأجره ، أو يُنقص منه ، أو يُؤخر عنه .

وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (١) .
وقال : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) .

فأشار إلى أن عدم توفية العاملين أجورهم ظلم لا يحبه الله تعالى .
وواجب المسلم أن يتخذ عدل الله نبزاً له .

* *

● ثلاثة خصمهم الله :

وفي الحديث القدسي الذي رواه البخاري في صحيحه : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً ، فاستوفى منه ، ولم يعطه أجره » أى استوفى منه العمل ، ولم يوفّه الأجر ، فهو من خصماء الله يوم القيامة .
وفي رواية : « ثلاثة أنا خصمهم . . ومن كنت خصمه خصمته » (٣) أى غلبته وقهرته وهو وعيد شديد .

* *

(٢) آل عمران : ٥٧

(١) الكهف : ٣٠

(٣) هذه الرواية في مسند أبي هريرة عند أحمد (٨٦٧٧) ، وفي ابن ماجه (٢٤٤٢) .

• أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه :

وقال صلى الله عليه وسلم : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » (١) .
وهو كناية عن وجوب المبادرة بالأجرة عقب فراغ العمل إذا طُلِبَ ، وإن لم يعرق بالفعل ، أو عرق وجف .

قال العلماء فى تعليل ذلك : لأن أجره عمالة جسده ، وقد عجل منفعته ، فإذا عجلها استحق التعجيل للأجر ، ومن شأن الباعة أنهم إذا سلموا قبضوا الثمن عند التسليم ، فهو أحق وأولى ، إذ كان ثمن مهجته ، لا ثمن سلعته ، فيحرم مطله والتسويق به مع القدرة (٢) .

وإنما يستحق العامل أجره إذا أداه على الوجه المطلوب والمتفق عليه بينه وبين مَنْ استأجره ، فالمسلمون عند شروطهم ، إلا شرطاً حَرَّمَ حلالاً ، أو أحلَّ حراماً .

فأما إذا تخلف عن العمل بلا عذر ، أو أداه على غير وجهه عامداً ، فينبغى أن يُحسب ذلك عليه ، إذ كل حق يقابله واجب ، وما دام له حق الأجرة مستوفاة ، فعليه واجب العمل مستوفى كذلك .

والأولى أن تفصل ذلك « قوانين العمل » ، وتحدد الحقوق والواجبات لكل واحد من طرفى العقد ..

أما تحديد الأجر كم هو ؟ فمرجعه إلى الاتفاق بين الطرفين ، ولكن لا ينبغى

(١) رواه ابن ماجه عن ابن عمر ، وأبو يعلى عن أبى هريرة ، والطبرانى فى الأوسط عن جابر ، والحكيم عن أنس ، وطرقه كلها ضعيفة ، لكن بمجموعها يصير حسناً كما قال المناوى فى الفيض : ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ ، وحسنه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير وزيادته (١٠٥٥) .

(٢) فيض القدير : ٥٦٢/١

للطرف القوى فى العقد أن يستغل حاجة الطرف الضعيف ، ويعطيه دون أجر مثله .

وكما نُهى عن بيع المضطر ، بمعنى : أنه لا يجوز استغلال ضرورة البائع ليشترى منه سلعته بأقل من قيمتها ، فيغبنه غبناً فاحشاً ، كذلك لا يجوز استغلال ضرورة الأجير ليشترى منه كد يمينه ، وعرق جبينه ، بأجر بخس ، لا يُسمن من شبع ولا يُغنى من جوع .

كما لا يجوز للعمال أن يطلبوا من الأجر فوق ما يستحقون ، وما يحتمله المستأجرون ، عن طريق الضغط بواسطة الاحتكار ، أو النقابات ، أو الإضراب ، وغير ذلك .

والواجب الذى يفرضه الإسلام أن يُعطى كل ذى حق حقه بالمعروف ، بلا وكس ولا شطط .

وعلى الدولة المسلمة - بحكم شمول رعايتها - أن تتدخل لحماية الطرف الضعيف ، وإقامة الموازين بالقسط .

ومن مكارم الأخلاق : أن يزيد الأجير شيئاً فوق أجره ، هدية أو فضلاً منه ، وخصوصاً إذا أحسن فى عمله ، اقتداءً بالبارى تبارك وتعالى ، الذى يقول : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ ﴾ (١) .

وهو ما يقتضيه الحديث : « رحم الله عبداً سمحاً إذا باع ، سمحاً إذا اشترى » فالإجارة ما هى إلا بيع المنفعة والخدمة .

* *

● واجب الدولة مع عمالها :

وإذا كانت الدولة هي المستأجرة فالواجب عليها أن تكون قدوة للآخرين ،
فى توفية العاملين لديها أجورهم بالمعروف : ﴿ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (١) ،
ولا سيما إذا اتسعت مواردها ، وكثرت خيراتها .

روى أبو يوسف : أن أبا عبيدة قال لعمر : دَنَسَتْ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم بالعمل ! فقال له عمر : إذا لم أَسْتَعِنْ بِأَهْلِ الدِّينِ عَلَى
سَلَامَةِ دِينِي ، فَمِمَّنْ أَسْتَعِينُ ؟ قال أبو عبيدة : أما إن فعلت فأغْنهم بِالْعُمَالَةِ
عَنِ الْخِيَانَةِ ، يعنى : إذا استعملتهم على شئ فأَجْزَلْ لَهُمُ الْعَطَاءُ وَالرِّزْقُ
لَا يَحْتَاجُونَ (٢) .

وهنا يراعى فى تقدير الأجر أمران :

الأول : قيمة العمل نفسه ، إذ لا يمكن التسوية بين العالم والجاهل ،
والذكى والبليد ، والمتقن والمهمل ، والمتخصص وغير المتخصص ، لأن
التسوية بين المختلفين ظلم ، كما أن التفريق بين المتماثلين ظلم أيضاً . قال
تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ؟ (٣) .
وقال : ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا ﴾ (٤) .

والثانى : حاجة العامل ، فهناك حاجات إنسانية أساسية لا بد أن تتوافر له ،
من المطعم والمشرب والملبس والمسكن والمركب (المواصلات) والعلاج ،
والتعليم لأولاده « وسائر ما لا بد له منه ، على ما يليق بحاله ، من غير
إسراف ولا إقتار ، لنفس الشخص ولمن هو فى نفقته » ، على حد تعبير
الإمام النووي (٥) .

(١) البقرة : ٢٧٩

(٢) الخراج لأبى يوسف ، طبع دار المعرفة ، بيروت ص ١١٣

(٣) الزمر : ٩

(٤) الأنعام : ١٣٢

(٥) المجموع للنووى : ١٩١/٦ . وانظر : روضة الطالبين له : ٣١١/٢

ومعنى هذا : أن الكفاية ليست جامدة ، ولا هى صورة واحدة لكل الناس ، بل هى لكل إنسان على ما يليق بحاله . وقد قال أبو بكر : افرضوا لى عيش واحد من أوسط قریش ، ليس بأعلاهم ولا أدناهم .

بل اعتبرت السُّنَّة النبوية « الزوجة » من حاجاته لمن لا زوجة له ، إذ لا رهبانية فى الإسلام ، وكذلك الخادم لمن لا يستطيع خدمة نفسه .

يقول الرسول ﷺ : « مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا ، فَلِيَكْتَسِبَ زَوْجَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلِيَكْتَسِبْ خَادِمًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلِيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا » (١) .

وكلمة « عامل » كانت تُطلق على الوالى ، ولا زالت مستعملة فى بعض الأقطار العربية ، ولكن الأشياء المذكورة كلها من حاجات الناس عامة ، فيما عدا الخادم ، فيدخل فى عموم هذا الحديث كل العاملين لدى الدولة .

وقد ورد أن النبى ﷺ فاوت بين المسلمين فى العطاء لتفاوت حاجاتهم ومسؤولياتهم . فعن عوف بن مالك : أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه الفئى قسمه فى يومه ، فأعطى الأهل (مَنْ لَهُ أَهْلٌ أَى زَوْجَةٌ) حَظَّيْنِ ، والعزب حظاً . قال : فدُعِينَا - وكنت أدعى قبل عمار - فدُعِيتُ ، فأعطاني حظي ، وكان لى أهلى ، ثم دعى بعدى عمار بن ياسر ، فأعطى له حظاً واحداً (٢) .

فرغم فضل عمار وسابقته وبلائه فى سبيل الله ، أعطى عوفاً ضعف ما أعطاه ، من أجل أهله وأسرته .

(١) رواه أبو داود فى الخراج والإمارة عن المستورد بن شداد (٢٩٤٥) ، وسكت عليه هو والمنذرى ، ورواه الحاكم فى الزكاة ، وصححه على شرط البخارى : ٤٠٦/١ ، ووافقه الذهبى ، وذكره الألبانى فى صحيح الجامع الصغير (٦٤٨٦) .

(٢) رواه أبو داود فى الخراج والإمارة (٢٩٥٣) ، ورواه الحاكم فى قسم الفئى ، وصححه على شرط مسلم : ١٤٠/٢ ، ١٤١ ، ووافقه الذهبى وليس فيه : فدعينا الخ .

على حين فاوت بين الفارس والراجل فى قسمة الغنائم ، فأعطى الفارس سهمين ، والراجل سهماً^(١) ، لأن عطاء الفارس يفوق عطاء الراجل من غير شك .

وفى بعض الأحاديث : أنه أعطى سهماً لفارس ، وسهمين لفرسه^(٢) ، وذلك لما علم أن مؤونة الفرس مضاعفة على مؤونة صاحبه ، فضوعف له العوض من أجله .



● العاملون فى القطاع الخاص :

ومن الخطأ فى رأى : قياس العاملين فى القطاع الخاص على العاملين لدى الدولة ، بحيث يوفّر لهم تمام كفايتهم وفق ظروفهم وحاجتهم من أجورهم . فهذا فى الحقيقة جورٌ على المستأجرين ، لأن العامل الأجير قد يكون ضعيف الإنتاج ، محدود الموهبة والخبرة ، والعطاء ، ومع هذا يكون كثير العيال ، لعل له أبوين كبيرين ، وإخوة صغاراً ، إلى جوار ذرية ضعفاء ، من زوجة أو أكثر ، فما ذنب من وظّفه حتى يحتمل هذه الأعباء ؟

إن الذى على مستأجره : أن يعطيه أجر مثله بالمعروف ، وأن يزداد أجره كلما كبرت سنه ونمت خبرته ، وكذلك كلما غلت الأسعار ، وكلما كثرت الأرباح ، فهذا من المعروف . أما سد حاجاته وحاجات أسرته ، فهذا له وسائله الأخرى : من نفقات الأقارب الموسرين ، ومن مال الزكاة ، ومن

(١) رواه أبو داود عن مجمع بن جارية الأنصارى فى الجهاد (٢٧٣٦) ، وفى الإمارة (٣٠١٥) .

(٢) رواه الشيخان وأصحاب السنن عن ابن عمر ، انظر : سنن أبى داود (٢٧٣٣) ، وتخريجه فى الحاشية .

موارد الدولة الأخرى من الفىء والغنائم والخراج وغيرها ، مما فصلناه فى كتابنا « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » .

* *

● الكفاية للجميع والتميز للمبدعين والمتفوقين :

أما الدولة فواجبها أن تُوفّر الكفاية التامة لكل من يعيش فى كنفها - مسلماً أو غير مسلم - من أجر عمله أولاً - مراعية حاجاته الإنسانية - ما دام فى حصيلتها متسع .

وقد قال الماوردى فى أحكامه السلطانية : تقدير العطاء معتبر بالكفاية (١) .
والعطاء لمن رتب له بمثابة الرواتب فى زمننا .

وبعد تحقيق الكفاية للجميع من العاملين لدى الدولة ، يفسح المجال لتمييز المجتهدين ، والمتقنين والمبدعين عن الخاملين والعاديين ، فهذه سنة من سنن الله فى الدنيا والآخرة : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (٢) .
وقد سار على ذلك الخلفاء الراشدون .

فعمر يقول فى توزيع الفىء وتقسيم العطاء : فالرجل وبلاؤه ، والرجل وحاجته (٣) .

وعلى يقول لعامله على مصر : لا يكن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء ، فإن فى ذلك ترهيداً لأهل الإحسان ، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة (٤) .

* *

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٠٥ (٢) الكهف : ٣٠

(٣) من حديث موقوف رواه أحمد فى مسنده عن مالك بن أوس فى مسند عمر (٢٩٢) وصححه الشيخ شاكر .
(٤) نهج البلاغة : ٩٣/٤

● العامل إذا كان شريكاً :

وهناك نوع من العمال لا يأخذ أجراً محدداً على عمله ، لأنه شريك مع رب المال فى المغنم والمغرم ، وذلك هو العامل فى « المزارعة والمساواة » الذى يشارك صاحب الأرض ، أو صاحب الحديقة ، فهذا يقدم أرضه أو حديقته ، وذاك يقدم جهده وخبرته وعمله ، والثمرة بينهما على ما يتفقان عليه ، ولا يجوز أن يفرض لأحدهما ناتج قطعة أرض معينة ، أو مقدار معين من الحبوب أو الثمار ، فقد تهلك الثمرة كلها إلا هذه القطعة أو العكس ، فيضمن لأحدهما الغنم ، ويكون على الآخر الغرم ، وهو ما نهى عنه النبى ﷺ (١) .

ومثله العامل فى « المضاربة » الذى يشارك رب المال ، فيقدم له جهده وخبرته ، ويقدم الآخر ماله ، والربح بينهما على ما يتفقان عليه ، وإذا خسر المشروع كانت الخسارة على رأس المال ، ويكفى العامل أنه خسر جهده ، كما فى المزارعة ، فالمضاربة مزارعة فى المعنى ، كما قال الفقهاء ، فالمزارعة مضاربة فى الأرض ، والمضاربة مزارعة فى المال (٢) .



(١) يقول ابن تيمية : والذى نهى عنه النبى ﷺ من المخابرة وكراء الأرض ، قد جاء مفسراً بأنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة معينة ، ومثل هذا الشرط باطل بالنص وإجماع العلماء وهو كما لو شرط فى المضاربة لرب المال دراهم معينة ، فإن هذا لا يجوز بالإتفاق ؛ لأن المعاملة مبناه على العدل ، وهذه المعاملات من جنس المشاركات والمشاركة إنما تكون إذا كان لكل من الشريكين جزء شائع كالثلث والنصف ، فإذا جعل لأحدهما شئ مقدر ، لم يكن ذلك عدلاً ، بل كان ظلماً . (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ج ٢٨ / ٨٣ ، ٨٤)

(٢) انظر : كتابنا « فوائد البنوك هى الربا الحرام » ص ٤٩ - ٥٤

من العدل إقامة تكافل اجتماعى شامل

• ضمان اجتماعى للضعفاء والعاجزين فى المجتمع :

على أن من القادرين على العمل من تُفرض عليه البطالة الجبرية ، فلا يجد العمل قط ، أو لا يجد العمل الملائم له ، أو يجده ولكن لا يأخذ الأجر الذى يكفيه ، لكثرة العيال ، أو غلاء الأسعار ، وهؤلاء يُعتبرون ضعفاء أو عاجزين حكماً ، ثم هناك ضعفاء وعاجزون عن العمل حقيقة ، فما الموقف من هؤلاء ؟

إنه مهما يكن من تفاضل الناس فى الرزق - تبعاً لمواهبهم وأعمالهم وحدها - فإن مبدأ « العدل » الذى نادى به الإسلام ، يفرض على مجتمعه ألا يترك الضعفاء تدوسهم أقدام الأقوياء فى سيرهم المتدافع الطموح ، ويوجب عليه أن يأخذ بأيديهم ليقووا ، ويصلب عودهم ، ويكفوا أنفسهم بأنفسهم .

فالأصل فى القادرين أن يعملوا ، حتى يعفوا أنفسهم ، ويغنىها بالحلال ، ويوفروا لأنفسهم المطالب المشروعة الملائمة ، وعلى المجتمع أن يعاونهم على توفير العمل الملائم لهم ، ويدربهم عليه (١) .

فإن عجزوا ، فإن لهم فى أموال القادرين حقاً معلوماً ، يحقق لهم تمام كفايتهم ، كما يعبر الفقهاء ، بحيث يكفل لهم مستوى كريماً من المعيشة ، يتوافر فيه الغذاء والكساء والمسكن والدواء . وهذا القرآن يقول : ﴿ وَالَّذِينَ

(١) انظر فى تفصيل ذلك : الوسيلة الأولى من « وسائل الإسلام فى معالجة الفقر » ، وهى : العمل ، من كتابنا « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » ص ٣٥ - ٤٩ ، الطبعة الخامسة ، نشر مكتبة وهبة .

فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿١﴾ ، ويقول : ﴿ خُذْ مِنْ
أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ ﴿٢﴾ ، وهذا ما يُعَبِّرُ عنه في عصرنا
باسم « الضمان الاجتماعي » أو « التكافل الاجتماعي » .

ومن الناس مَنْ يظن أنه من ثمار هذا العصر ، ومن مبتكرات الغرب ،
والإسلام قد فرضه منذ أكثر من أربعة عشر قرناً (٣) .

وهنا تبرز الزكاة بوصفها مورداً أساسياً لتحقيق هذه الكفالة المعيشية ، وهي
ليست بالقدر الهين ، إنها تُقَدَّرُ بالعُشْر (١٠٪) ، أو نصف العُشْر (٥٪) من
الحاصلات الزراعية .

* *

● مستوى تمام الكفاية :

كما أن هذا التكافل أو الضمان الاجتماعي الإسلامي لا يُقصد به مجرد
إسعاف سريع يقضى به الفقير بعض حاجاته المادية أو المعيشية ، ثم يظل
محتاجاً إلى كثير من الأشياء الأخرى ، إنما المقصود به : كفالة مستوى
للمعيشة لائق به ، يحقق المطالب أو الحاجات المادية والنفسية لكل إنسان
يعيش في المجتمع الإسلامي - مسلماً أو غير مسلم - عن طريق إتاحة العمل
للقادر عليه ، أو تدريبه عليه إن كان يحتاج إلى تدريب ، أو سد حاجته إن
كان من أهل العجز .

وهذا المستوى اللائق له صفة الديمومة ، وهو لا يقتصر على أن يوفر للفرد
في المجتمع المسلم « حد الضرورة » أو « مستوى الضرورة » الذي لا يعيش
الإنسان إلا به ، فإن هذا المستوى لا يرضى به الإسلام إلا في حالة المخصصة
والمجاعة التي تبيح للإنسان أكل المحرمات إذا تناولها غير باغٍ ولا عادٍ ، كما

(١) المعارج : ٢٤ - ٢٥ (٢) التوبة : ١٠٣

(٣) انظر كتابنا « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » تحت عنوان : « الزكاة أول
ضمان اجتماعي في العالم » ص ٩٨ - ١٠٠ ، طبعة مكتبة وهبة .

قال تعالى بعد ذكر تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير ، وما أُهْلَ به لغير الله :
﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) .

كما لا يقتصر هذا الضمان على توفير « مستوى الكفاف » أو « حد الكفاف » للفرد ، وهو يعنى « الحد الأدنى للمعيشة » التى يشق على الإنسان أن يعيش بدونها ، ولكنه يُمكنه أن يعيش ، فهذا الحد أو المستوى فى رتبة ما يسميه الأصوليون « الحاجيات » ، والحد الأول فى رتبة ما يسمونه « الضروريات » .

إنما يعمل الضمان الاجتماعى فى الإسلام على توفير مستوى « تمام الكفاية » كما يعبرُ الفقهاء فى مبحث « ما يُعطاه الفقير والمسكين من الزكاة » .

وقد مرَّ بنا كلام الإمام النووى فى تعريف الكفاية وتحديدتها وأنها تشمل :
المأكل والمشرب والملبس والمسكن وغيرها من كل ما لا بد منه ، على ما يليق بحاله ، من غير إسراف ولا تقتير ، لنفس الشخص ولمن يعوله .

وقد ذكر الفقهاء : أنَّ من تمام كفاية المراء كتب العلم إن كان من أهله ، وأثاث البيت المناسب ، والفرس الذى يركبه !

كما ذكروا أن الزواج يدخل فى تمام الكفاية .

بل رأينا من الفقهاء - كما هو مذهب الشافعى - من يرى وجوب إعطاء الفقير من الزكاة كفاية العمر الغالب لأمثاله ، بحيث تغنيه الزكاة غنىً دائماً لا يحتاج معه إلى الزكاة مرة أخرى ، بأن يُعطى أدوات الحرفة إن كان محترفاً ، أو رأس مال التجارة إن كان تاجراً ، أو ضيعة أو حصة فيها إن كان زارعاً ، أو يُعطى عقاراً يدر عليه دخله ما يكفيه إن كان عاجزاً ، ويُمنع من بيعه (٢) .

وبهذا تنقله الزكاة من يد آخذة إلى يد معطية ، وتحوله إلى قوى الإنتاج

(١) البقرة : ١٧٣

(٢) انظر : مبحث « كم يُعطى الفقير المسكين من مال الزكاة » ؟ من كتابنا « فقه الزكاة » : ٦٠٣/٢ - ٦١٩ ، الطبعة الحادية والعشرين .

بعد أن كان في عداد المستهلكين . وهذا هو الموافق لسياسة عمر في الإغناء بالزكاة : « إذا أعطيتهم فأغنوا » . . « كرروا عليهم الصدقة ، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل » (١) .



● تأمين ذوى الحاجات الطارئة :

ومما لا يفوت ذكره هنا : أن الاقتصاد الإسلامى لم يكتف بضمان العيش لأهله عن طريق إتاحة العمل للعاطل ، والأخذ بيد العاجز والفقير . بل فرضَ لذوى الحاجات الطارئة من بيت المال ما ينهض بهم إذا عثروا ، ويصلهم بالحياة إذا انقطعوا ، ويعوّضهم بعض ما فقدوا أو خسروا .

وحسبنا أن الله تعالى جعل في مصارف الزكاة سهماً « للغارمين » ، وهم الذين اذّانوا على أنفسهم وعيالهم في غير معصية ولا إسراف ، أو اذّانوا في سبيل مصلحة اجتماعية ، مثل إصلاح بين الناس ، أو نزلت بهم جوائح وكوارث كسرت جناحهم ، كمن احترق بيته ، أو دكّانه ، أو ذهب السيل بماله ، أو سُرِقَ متجره ، أو غير ذلك مما ينزل بالناس من نوازل .

كما جعل سبحانه - في أموال الزكاة والغنيمة والفىء - سهماً « لابن السبيل » وهو الذى انقطع عن وطنه وماله ، وإن كان غنياً في بلده ، تشجيعاً للسباحة والضرب فى الأرض ، وإيواء وإعانة للاجئين والمشرّدين بغير اختيارهم ، وإشعاراً للمسلم أنه ما دام فى دار الإسلام ، فلن يهلك ولن يضيع ، وأن أرض الإسلام كلها وطنه .

كتب عمر بن عبد العزيز إلى ولاته بالأقاليم : أن اقضوا عن الغارمين ، أى أدّوا عنهم ديونهم من بيت المال ، فكتب بعضهم إليه : إنّنا نجد الرجل له المسكن والخدام ، وله الفرس ، وله الأثاث فى بيته !! يعنى : أيجوز أن

(١) انظر فقه الزكاة : ٦٠٧/٢

نقضى عنه ؟ فكتب عمر : لا بدّ للرجل من المسلمين من مسكن يأوى إليه رأسه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، وأثاث فى بيته ، ومع ذلك فهو غارم ، فاقضوا عنه ما عليه من الدين (١) .

وكتب إلى زيد بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب - وكان والياً على الكوفة - : كتبت تذكر أنه قد اجتمعت عندك أموال بعد أعطية الجند ، فأعط من كان عليه دين فى غير فساد ، أو تزوج ، فلم يقدر على نقد (٢) ، أى لم يستطع دفع الصداق .

ولم يكتف بأداء الدين عن الأحياء وحدهم ، بل طلب إلى ولاته قضاء الدين عن الأموات أيضاً ، حتى يلقوا ربهم وقد برئت ذمتهم .

وفى ذلك كتب إلى أبى بكر بن حزم : أن كل من هلك وعليه دين ، لم يكن دينه فى خرقه (أى سفهه وتبذيره) ، فاقض عنه دينه من بيت مال المسلمين (٣) .

ولم يكن عمر بن عبد العزيز فى ذلك مبتدعاً شيئاً من عند نفسه ، ولكنه متبع لهذهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذى كان يتولى قضاء دين من مات من المسلمين مما أفاء الله عليه من مال الفئء والغنائم والصدقات ، وأعلن عن سياسته فى ذلك فقال : « أنا أولى بكل مسلم من نفسه : من ترك مالاً فلورثته ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً (أولاداً ضائعين لصغرهم وقلة مالهم) فإلى وعلى » (٤) .

وذكر ابن سعد فى طبقاته أن عمر - رضى الله عنه - اتخذ فى خلافته داراً للدقيق ، فجعل فيها الدقيق والسويق والتمر والزبيب ، وما يحتاج إليه ،

(١) الأموال لأبى عبيد ص ٥٥٦ ، وسيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ص ١٤٠

(٣) المصدر نفسه .

(٢) السيرة المذكورة ص ٥٧

(٤) متفق عليه عن أبى هريرة .

يعين به المنقطع به ، والضيف ينزل بعمر ، ووضع عمر في طريق السُّبُل ما بين مكة والمدينة ما يصلح مَنْ ينقطع به ويحمل من ماء إلى ماء (١) .
وهذه مزية أخرى للتكافل الإسلامى .



● موارد تمويل هذا الضمان :

ولتمويل هذا الضمان أو هذا التكافل فى الإسلام موارد شتى ، ذكرها القرآن والسُّنة ، وطبقها الخلفاء الراشدون ، الذين أُمِرنا باتِّباع سُنَّتِهِم والعَضُّ عليها بالنواجذ ، وقررها الفقهاء المعترفون لدى الأمة . من هذه الموارد :

١ - الزكاة :

أول هذه الموارد التى تمول هذه الكفالة المعيشية أو هذا الضمان : الزكاة المفروضة ، التى أوجبها الله فى أموال المالكين للنصاب الشرعى ، تزكية لأنفسهم ، وتطهيراً لأموالهم : « تَوَّخَذَ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ لَتُرَدَّ عَلَىٰ فُقَرَائِهِمْ » وتُصَرَّفُ فى المصارف الثمانية التى حددها القرآن الكريم : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢) .

وهى - بالنظر إلى مجموع الأمة - ليست بالقدر الهين ، إنها تُقدَّرُ بالعُشر (١٠٪) ، أو نصف العُشر (٥٪) من كل الحاصلات الزراعية مأكولة أو غير مأكولة - على مذهب عمر بن عبد العزيز وأبى حنيفة ، كما قال تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٣) .

يُقَاسُ عليها - فى ترجيحنا - ربيع المصانع والعمارات ومؤسسات النقل البرى والبحرى والجوى ونحوها . وربع العُشر (٢٥٪) من رءوس الأموال

(١) طبقات ابن سعد - المجلد الثالث ص ٢٨٣ ، طبع بيروت .

(٢) التوبة : ٦٠ (٣) البقرة : ٢٦٧

• النقدية والتجارية ، ونحو هذه النسبة - تقريباً - من الثروة الحيوانية ، وهى فريضة دورية يتكرر أخذها كل حَوْل (عام قمرى) من النقود والتجارة والماشية ، وعند كل حصاد ، أو جذاذ من الزرع والثمر ، كما أنها فريضة عامة يشترك فيها الأكثرية العظمى من الأمة ، ولا يُعفى منها إلا أصحاب الدخول المحدودة الذين لم يتوافر لديهم النصاب الشرعى .

وهناك زكاة أخرى سنوية مفروضة على الرؤوس ، بمناسبة عيد الفطر من كل عام ، وهى - فى رأى جمهور الفقهاء - لا تشترط ملك النصاب ، بل تجب على كل من يملك مقدارها ، فاضلاً عن قوت يوم العيد وليلته . وهى مقدار زهيد من الحبوب التى تكون غالب قوت البلد - أو قيمته على الصحيح - وهو صاع أى نحو اثنين كيلو ونصف تقريباً .

وهى - فى مجموع الأمة - تكون مورداً ذا قيمة .

والزكاة - كما شرعها الإسلام - لها عدة خصائص تميزها .

(أ) فهى ليست مجرد إحسان فردى ، أو صدقة اختيارية ، بل هى « حق معلوم » ، علمه الذين وجبت عليهم ، وعلمه الذين وجبت لهم ، فهو معلوم المقدار ، ومعلوم الوقت ، ومعلوم المصرف .

(ب) وهى تتمتع بأعلى درجات الإلزام : الدينى الخُلُقَى والتشريعى ، فهى فريضة عظمى ، وشعيرة كبرى ، وهى ثلاثة دعائم الإسلام وأركانه الخمس العظام ، ويأتى ترتيبها فى القرآن والسُّنة بعد الشهادتين وإقامة الصلاة .

(جـ) هذه الزكاة (على الأموال وعلى الرؤوس) عبادة يتقرب بها المسلم إلى الله كالصلاة والصيام ، ويسأله تعالى أن يقبلها منه ، وهى مع ذلك ضريبة رسمية تقوم الدولة المسلمة على جبايتها من أرباب المال ، وصرفها على المستحقين (بواسطة العاملين عليها) ، ضريبة يُعاقب مَنْ كتمها ، ويُقاتل عليها مَنْ تحدّى الجماعة الإسلامية بمنعها .

والدولة الإسلامية في عهد أبي بكر الصديق قاتلت مانعي الزكاة ، كما قاتلت المرتدين الذين اتبعوا أدعياء النبوة (مسيلمة وسجاح والأسود العنسي وغيرهم) ، وقال الصديق كلمته الشهيرة : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه (١) .

وتعتبر الدولة الإسلامية أول دولة تحارب من أجل حقوق الفقراء ، وانتزاعها من برائن الأغنياء .

(د) إنها تخالف كثيراً من الضرائب ، التي تؤخذ من الكادحين المتعبين من العمال ، وصغار التجار والموظفين ، لتُنْفَق في أبهة الحكام ، وعلى أتباعهم والمروّجين لهم ، حتى يمكنك أن تقول فيها : إنها تؤخذ من الفقراء لترد على الأغنياء !

(هـ) والتعبير النبوي الكريم : « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » يوحى بأن الزكاة ليست إلا صرف بعض أموال الأمة ، ممثلة في أغنيائها ، إلى الأمة نفسها ، ممثلة في فقرائها ، فهي من الأمة وإليها ، من اليد المستخلّفة في المال ، إلى اليد المحتاجة إليه ، وهاتان اليدان - المعطية والآخذة - هما يدان لشخصية واحدة هي شخصية الأمة المسلمة (٢) .

(و) ولم يجعل الإسلام نصابها كبيراً ، ليشارك جمهور الأمة في أدائها ، وجعل نسبها معتدلة من (٢٥٪) في النقود والتجارة ، وما يقاربها في الثروة الحيوانية (سائمة الأنعام) ، إلى (٥٪) في الزرع المسقى بالآلات ، إلى (١٠٪) فيما سقى بغير آلة ، إلى (٢٠٪) في الركاز (المعادن) وفيما يُعْثَر عليه من الكنوز ، فكلما كان جهد الإنسان أكبر كانت النسبة أخف .

ونسبة الـ ٥٪ أو الـ ١٠٪ أو الـ ٢٠٪ تعتبر نسبة مخفّفة وميسرة على رب

(١) متفق عليه .

(٢) انظر : كتاب « الإسلام عقيدة وشرعية » للإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت .

المال مالك النصاب ، وإذا نظرنا إلى الواجب فى زكاة التجارة ، فإن الواجب هناك ٢٥٪ على رأس المال ، أما هنا - وإن كان ٥٪ أو ١٠٪ - فهو على النماء أو على الدخل ، وخصوصاً إذا أخذنا بالمذهب الذى يرفع النفقات ويزكّى الباقي .

وكان هذا التيسير أو التخفيف مقصود للشارع لحثّ الناس على إحياء الأرض وزراعتها ، لما وراء ذلك من تحقيق الأمن الغذائى للأمة ، ومحاربة الجوع والخوف .

* *

٢ - موارد الدولة الأخرى :

وإذا لم تكف الزكاة جميع الفقراء ، ففى جميع موارد الدولة الإسلامية متسع لكفائتهم ، وتأمين حاجاتهم من خمس الغنائم ، ومن الفىء والخراج ونحوها .

يقول الله تعالى فى مورد الغنائم : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (١) .

ويقول فى الفىء : ﴿ مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَىٰ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ (٢) .

ومن ذلك : ما تملك الدولة من النفط والمعادن والأراضى الزراعية والعقارات ونحوها ، مما يدر عليها دخولاً وإيرادات تكثُر أو تقل .

والدولة فى الإسلام ليست مسؤولة عن الحماية الخارجية والأمن الداخلى فقط ، بل هى مسؤولة كذلك عن رعاية العاجزين والمحتاجين ، وضمان

(٢) الحشر : ٧

(١) الأنفال : ٤١

العيش الكريم لهم ، كما فى الحديث الصحيح : « كلكم راع ، وكلكم مسؤول عن رعيته .. فالإمام راع ومسؤول عن رعيته » (١) .

وهكذا بين لنا صلى الله عليه وسلم - بوصفه إمام المسلمين - أنه مسؤول عن الجميع ، وأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن ترك منهم مالا فهو لورثته ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً (أولاداً صغاراً معرضين للضياع لفقرهم ويتمهم) ، فالإله وعليه (٢) .

وعلى هذا الأساس فرض عمر لكل مولود فى الإسلام عطاء ، يكثر ويزداد كلما نما وكبر .

ويقول عمر عن مال الدولة : « والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد ، وما أنا أحق به من أحد ، والله ما من أحد إلا وله فى هذا المال نصيب ، والله لئن بقيت لهم ، لأوتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال ، وهو يرعى مكانه » (٣) .

وقد فرض عمر من بيت المال راتباً ليهودى رآه يسأل على الأبواب (٤) .

ومثل ذلك ما رواه البلاذرى فى تاريخه : أن عمر - عند مقدمه الجابية من أرض دمشق - مرَّ بقوم مجذومين من النصارى ، فأمر أن يُعطوا من الصدقات ، وأن يُجرى عليهم القوت (٥) .

والظاهر من الصدقات : أنها الزكوات المفروضة ، لأن أموالها هى التى تكون عادة تحت أيدى الولاة .

(١) متفق عليه عن ابن عمر .

(٢) انظر : الأحاديث (١٤٥٣ - ١٤٥٦) ، من صحيح الجامع الصغير .

(٣) رواه أحمد فى مسنده عن مالك بن أوس فى مسند عمر برقم (٢٩٢) ، وقال

الشيخ شاكر : إسناده صحيح .

(٤) رواه أبو يوسف فى « الخراج » ص ١٢٦ ، طبعة السلفية - الثانية .

(٥) تاريخ البلاذرى ص ١٧٧

ويبدو أن مذهب عمر كان جواز إعطاء أهل الذمة من الزكاة (١) .

وهذا يدلنا على أن التكافل في الإسلام يشمل المسلم وغير المسلم على السواء ، ما دام يقيم داخل المجتمع المسلم ، أو بالتعبير الموروث : في دار الإسلام ، وهذا ما كتبه خالد بن الوليد في وثيقة الصلح التي كتبها لأهل الحيرة بالعراق في عهد خلافة أبي بكر ، وفيها :

« وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنياً فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدّقون عليه ، طُرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ، ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام » (٢) .

كتب ذلك خالد ، وأقرّه عليه من معه من الصحابة ، كما أقرّه الخليفة الأول أبو بكر ومن معه من الصحابة .

وقد كتب ذلك أبو يوسف في خراجه الذي ألّفه للخليفة هارون الرشيد ليعمل به في سياسة الدولة المالية .

وقد روى أبو عبيد عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى واليه على البصرة كتاباً جاء فيه :

« وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنّه ، وضعفت قوّته ، وولّت عنه المكاسب ، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه . . . » (٣) .

وهو في ذلك يستدل بما صنعه عمر بن الخطاب مع اليهودى .

* *

(١) انظر في ذلك : فقه الزكاة : ٧٥١/٢ ، ٧٥٢ ، طبعة مكتبة وهبة الحادية

والعشرين . (٢) الخراج لأبي يوسف ص ١٤٤ .

(٣) الأموال لأبي عبيد ص ٤٦ ، طبع السنّة المحمديّة .

٣ - الحقوق الأخرى فى المال :

وإذا لم تف الزكاة ، ولا سائر الموارد الأخرى ، بضمان العيش للفقراء ، فعلى الموسرين فى المجتمع أن يقوموا بكفائتهم ، فليس بمؤمن من بات شعبان وجاره جائع ، وليس بمؤمن من لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، فإن قاموا بذلك مختارين ، بدافع الإيمان والتقوى فهذا خير وأبقى ، كما حدثنا النبى صلى الله عليه وسلم عن الأشعرين فقال : « إن الأشعرين إذا أرملوا فى الغزو ، أو قلّ طعام عيالهم فى المدينة ، جمعوا ما كان عندهم فى ثوب واحد ، ثم اقتسموه بينهم فى إثناء واحد بالسوية ، فهم منى وأنا منهم » (١) .

وإذا لم يقدّر الناس من تلقاء أنفسهم برعاية فقرائهم ، فلإمام أن يفرض على الأغنياء ما يقوم بكفاية الفقراء ، فقد روى عن النبى ﷺ : « إن فى المال حقاً سوى الزكاة » (٢) ، وفى القرآن ما يدل على ذلك ، فقد قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ (٣) ، ففرقت الآية الكريمة بين إيتاء المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين . . . إلخ ، وبين إيتاء الزكاة ، وهذا يدل على أنهما حقان فى المال (٤) .

وقد جاء فى القرآن حق الزرع عند الحصاد ، وحق الماعون .

(١) رواه الشيخان عن أبى موسى - صحيح الجامع الصغير (١٥٨٢) .

(٢) رواه الترمذى عن فاطمة بنت قيس ونسبه ابن كثير فى التفسير والنايلسى فى الذخائر إلى ابن ماجه أيضاً ، وانظر : ما كتبه عنه فى « فقه الزكاة » : ١٠٢٠ / ٢ ، الطبعة الحادية والعشرين ، نشر مكتبة وهبة .

(٣) البقرة : ١٧٧

(٤) انظر : « فقه الزكاة » ، باب : فى المال حق سوى الزكاة ، وانظر : قوانين التكافل فى « اشتراكية الإسلام » للدكتور مصطفى السباعى .

كما جاء فى السُّنَّة حق الضيف فى القرى ، وحق الجار : « ألا يبيت جائعاً وجاره إلى جنبه شبعان » .

وهذه كلها غير الزكاة - ومثل ذلك : « الأُضحىة ، وكفَّارات اليمين ، والظهار ، والجماع فى نهار رمضان ، وفدية الصيام ، وهُدَى الحِج ... وغيرها . فالزكاة - إذن - هى الحق الدورى الثابت المحدد ، فهى أول الحقوق وليست آخرها .

أما الحقوق الأخرى فهى حقوق طارئة ، تفرضها الحاجة والمصلحة ، وليس لها مقدار معيَّن ، ولا وقت محدود ، فقد يكفى بعض الفضل من المال ، وقد لا يكفى إلا كل الفضل . ولهذا شاع بين المسلمين هذه العبارة : « إذا احتاج المسلمون فلا مال لأحد » .

وقد نقل الإمامان ابن العربى والقرطبى عن الإمام مالك قوله : يجب على كافة المسلمين فداء أسراهم ، وإن استغرق ذلك أموالهم .

قال القرطبى : واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة - بعد أداء الزكاة - يجب صرف المال إليها (١) .

وقال العلامة الرملى الشافعى فى شرح المنهاج : « ومن فروض الكفاية : دفع ضرر المسلمين ، ككسوة عار ، وإطعام جائع ، إذا لم يندفع بزكاة وبيت مال ، على القادرين ، وهم : من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمونهم ... فيجب فى الكسوة ما يستر كل البدن ، على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف ، ويلحق بالطعام والكسوة ما فى معناهما كأجرة طبيب ، وثمان دواء ، وخادم منقطع ، كما هو واضح » (٢) .

(١) انظر : تفسير القرطبى : ٢٢٣/٢ ، وأحكام القرآن - القسم الأول - ص ٥٩ ، ٦٠

(٢) نهاية المحتاج فى شرح المنهاج : ١٤٩/٧

وإذا لم يقدّر الناس بأداء الحقوق اختياراً ، أُجبروا عليها إجباراً ، وقد قال عثمان رضى الله عنه : « إِنَّ اللَّهَ يَزِعُ بِالْسلْطَانِ مَا لَا يَزِعُ بِالْقُرْآنِ » .

يقول ابن حزم : « وفرض على الأغنياء فى كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا فى سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكتفونهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة » (١) .

* *

٤ - الصدقات التطوعية :

ولا يقتصر الإسلام فى تقرير التكافل على القوانين الملزمة ، ولا الحقوق الواجبة ، بل يربى المسلم على البذل وإن لم يطلب منه ، والإنفاق وإن لم يجب عليه ، ويهون عليه المال والدنيا ، ويحذره من الشح والبخل ، ويحبب إليه الصدقة والإنفاق فى السراء والضراء ، بالليل والنهار ، سراً وعلانية ، ويعدّه بالخلف والفضل فى الدنيا ، والمثوبة عند الله فى الآخرة : ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ ، وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفَرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً ﴾ (٢) .

﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (٣) .

﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ .. ﴿ (٤) .

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٥) .

(٣) سبأ : ٣٩

(٢) البقرة : ٢٦٨

(١) المحلى : ١٥٦/٦

(٤) آل عمران : ١٣٣ - ١٣٤ (٥) البقرة : ٢٧٤

﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿ فَكُ رَقَبَةً ﴾ * أَوْ إِنْطَعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ * أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿ (١) .

وفى وصف الأبرار : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ * إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴿ (٢) .

﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (٣) .

أما الأحاديث النبوية التي حثت على الصدقة والسخاء والإنفاق ، فهي أكثر من أن تحصر ، وأشهر من أن تذكر (٤) .

وقد عرف تاريخنا الإسلامى الكثيرين ممن لم يكتفوا بالزكاة ، بل تصدقوا مختارين بما فوق الزكاة .

بل هناك من أرباب الأموال من لم تكن تجب عليهم الزكاة ، كما حكوا عن عبد الله بن جعفر ، وعن الليث بن سعد ، فهم لا يدعون المال حتى يحول عليه الحول وتجب فيه الزكاة .

وقد حكوا : أن امرأة سألت عبد الله بن جعفر أكلة من غسل ، فأمر لها بزق من غسل ، فقبل له : تسألك أكلة ، فتعطيها زقاً ؟ (الزق : جرة كبيرة) فقال : هى تسأل على قدر حاجتها ، ونحن نعطيها على قدر نعمة الله علينا .

ولامه بعض أصحابه على كثرة عطائه ، وأنه لا يرد سائلاً ، فقال : يا قوم ؛ إن الله عودنى عادة ، وعودتُ عبادة عادة ، عودنى أن يعطينى ، وعودتُ عباده أن أعطيهم ، فأخشى إذا قطعت عادتى عن عباده أن يقطع الله عادته عنى .

(١) البلد : ١١ - ١٦ (٢) الإنسان : ٨ - ٩ (٣) آل عمران : ٩٢

(٤) انظر فى ذلك : ما ذكره الحافظ المنذرى فى كتابه « الترغيب والترهيب » ، وأوردناه فى كتابنا « المنتقى » منه : ٢٨١/١ - ٢٩٧ ، طبعة دار الوفاء .

كما عرفت أمتنا ما يقوم به أبناء المجتمع المؤمن - بدافع من إيمانهم - من البذل والبرِّ والمواساة ، التى تنتهى إلى درجة الإيثار ، وهى درجة لا يرتقى إليها إلا مَنْ خالطت بشاشة الإيمان قلوبهم . أما الماديون فإنهم محرومون منها ، وحسبهم أن يحصروا أنفسهم فى حدود التوزيع الرسمى بالبطاقات وغير البطاقات .

وقد رأى المجتمع الإسلامى فى المدينة هذا النموذج من التواسى والتكافل والإيثار الذى دفع إليه حُداء الأخوة والإيمان ، لا سيف القانون والسلطان .

بعد الهجرة إلى المدينة آخى النبى - صلى الله عليه وسلم - بين المهاجرين والأنصار ، فوسعهم الأنصار بدورهم وأموالهم وصدورهم ، وآثروهم على أنفسهم مما سجَّله لهم القرآن آيات تُتلى على مَرِّ العصور : ﴿ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (١) .

وحسبنا مثلاً فى ذلك ما عرضه سعد بن الربيع الأنصارى على عبد الرحمن ابن عوف القرشى الذى أخرج من داره وماله مهاجراً إلى الله ورسوله .

روى البخارى (٢) : أنهم لما قدموا المدينة آخى رسول الله ﷺ بين عبد الرحمن ابن عوف وسعد بن الربيع ، فقال سعد لعبد الرحمن : إني من أكثر الأنصار مالاً ، فأقسم مالى نصفين (يعنى لك نصفه ولى نصفه) ، ولى امرأتان فانظر أعجبهما إليك ، تسمها لى أطلقها ، فإذا انقضت عدتها تزوجتها ، فقال عبد الرحمن : بارك الله لك فى أهلك ومالك ، أين سوقكم ؟ .. فدُلُّوه على سوق بنى قينقاع ..

إيثار كريم من سعد ، وعفاف نبيل من عبد الرحمن ، ولا يملك المرء

(٢) فى كتاب « البيع » وغيره .

(١) الحشر : ٩

المنصف أمام هذا وذاك إلا أن يقف معجباً بهذه الأنفس الزاكية التي صنعها الإسلام وخرَّجتها مدرسة القرآن . .

* *

● الصدقة الجارية والوقف الخيري :

ومن أعظم ما رَغِبَ فيه الإسلام : الصدقة الجارية (أى الدائمة بعد موت المتصدق) .

وفى هذا جاء الحديث الصحيح : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم يُتَّبَعُ به ، أو ولد صالح يدعو له » (١) .

كما يتضح ذلك فى نظام الوقف الخيرى ، وهو الذى يخرج فيه المال من ملك الأفراد ، لتُحَسَّ ثمراته ومنافعه على جهة من جهات الخير ، ابتغاء مشوبة الله تعالى .

وقد أشار الرسول ﷺ على عمر بوقف ماله بخير ، ولم يكن عنده مال أنفُس منه ، ولم يكن أحد من الصحابة ذا مقدرة إلا وقف . والذى يقرأ بعض ما أبقاها لنا التاريخ من حجج الوقف ، وشروط الواقفين ، يتبين حقيقة التكافل فى المجتمع المسلم ، ويقف على أصالة عواطف الخير ، ومشاعر الرحمة والبر ، وشيوع المعانى الإنسانية الكريمة فى أعماق هذه الأمة ، حتى إن برها لم يقتصر على دائرة الإنسان ، بل تجاوزته إلى الحيوانات العجماوات ، حتى لتجد فيها أوقافاً لعلاج الحيوانات المريضة ، وأخرى لإطعام الكلاب الضالة (٢) .

* *

(١) رواه مسلم عن أبى هريرة .

(٢) انظر نماذج من ذلك فى فصل « الرحمة » من كتابنا « الإيمان والحياة » .

● التكافل بين الأجيال :

وهناك لون من التكافل لم يلتفت إليه الباحثون ، وقد نبهنا عليه في عدد من كتبنا ، وهو : التكافل بين أجيال الأمة بعضها وبعض ، وهو يكمل التكافل بين أقطار الأمة بعضها وبعض ، فهو تكافل زمانى ، بجوار التكافل المكانى .

ومعنى تكافل الأجيال : ألا يستأثر جيل بخيرات الأرض المذخورة والمشورة ، ويحلب درها ، حتى لا يترك فى ضرعها قطرة لمن بعده .

بل يجب على الجيل الحاضر أن يحسب حساب الجيل المقبل ، بل الأجيال المقبلة ، وأن يصنع صنيع الأب الرحيم البصير ، الذى يحرص على أن يدع ذريته فى حال اكتفاء واستغناء ، وأن يقتصد فى إنفاقه واستهلاكه ، حتى يترك لهم شيئاً ينفعهم ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس » (١) .

وقد جاء عن أبى بكر رضى الله عنه : « لا يعجبني الرجل يأكل رزق أيام فى يوم واحد » !

ومثل ذلك يُقال للمجتمع الذى يأكل رزق أجيال فى جيل واحد .

وهذا ما جعل الفاروق عمر بن الخطاب يأبى تقسيم سواد العراق على الفاتحين ، وقد طلب ذلك عدد من الصحابة ، وهو ثروة هائلة يستمتع بها جيل الفتح ، ولا تجد الأجيال القادمة المدافعة عن حرُمات الأمة ، وبيضة الملة ، ما يصرفون منه ، لإعداد عدّتهم ، وبناء قوتهم ، وقضاء حوائجهم .

ولهذا كان عمر يقول لمعارضيه : « أتريدون أن يأتى آخر الناس وليس لهم شىء » ؟ !

(١) متفق عليه عن سعد .

وروى عنه البخارى قوله : « لولا أن يُترك آخر الناس لا شيء لهم ، ما فتح الله على المسلمين قرية إلا قسمتها سُهماناً ، كما قُسمتُ خير سُهماناً ، ولكنى أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم » (١) .

وقال معلناً عن وجهته ووجهة مَنْ أَيْدَهُ : « إني أريد أمراً يسع أول الناس وآخرهم » (٢) .

وكان على رأيه من فقهاء الصحابة أمثال على بن أبى طالب ومعاذ بن جبل رضى الله عنهما .

وكان مما قاله معاذ لعمر حين فكَّرَ فى الاستجابة لطالبي التقسيم هذه الكلمات الحكيمة البليغة : « والله ليكونن ما تكره ، إنك إن قسمته صار الريع العظيم فى أيدي القوم ، ثم يببّدون ، فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة ، ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً ، وهم لا يجدون شيئاً ، فانظر أمر يسع أولهم وآخرهم » (٣) .

وعلق الإمام أبو يوسف فى « خراجه » على صنيع عمر فقال : « والذى رأى عمر رضى الله عنه من الامتناع من قسمة الأرضين بين مَنْ افتتحها عندما عرفه الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك (يشير إلى ما فهمه عمر من آيات قسمة الفىء فى سورة الحشر) توفيقاً له من الله فيما صنع ، وكانت فيه الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم » (٤) .

وكتب عمر إلى سعد بعد فتح القادسية يقول له : « واترك الأرضين

(١) رواه البخارى مع الفتح : ١٣٨/٦ ، و٣٤٤/٨ ، كما ذكره يحيى بن آدم فى

الخراج ص ٤٤

(٢) انظر : الخراج لأبى يوسف ص ٢٣ ، ٢٤ ، والأموال لأبى عبيد ص ٥٨ ، ٥٩ ، وكتابنا « فقه الزكاة » : ١/٤٣٥ - ٤٣٧ ، طبعة مكتبة وهبة الحادية والعشرين .

(٤) الخراج لأبى يوسف ص ٢٧

(٣) الأموال ص ٧٥

والأنهار لعمالها ، ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين ، فإنَّ لو قسمناها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء » (١) .

ووجد عمر فى آيات سورة الحشر ما أيدَّ توجهه ، حيث جعلت توزيع الفىء على الجيل الحاضر من المهاجرين والأنصار ، ثم أشركت معهم الجيل القادم ، وذلك فى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ (٢) . قال عمر بعد أن قرأ الآية : كيف أقسمه لكم ، وأدع من يأتى بغير قسم ؟ (٣) .

وبهذا تتضامن الأجيال وتتواصل ، ويدعو اللاحق للسابق ، بدل أن يلعن آخر الأمة أولها ، حين يقولون : أخذوا كل شيء ولم يُبقوا لنا شيئاً . وهذا ما أخشى أن تقوله الأجيال الآتية فى بلاد النفط ، حيث استهلكوه فى الزينة والمتاع والتوسع فى الاستهلاك ، وأسرفوا فى استخراجهم ، حتى كثر فى سوق العرض ، فباعوه بأرخص الأسعار ، ولو نظروا إلى حق الأجيال المستقبلية لاقتصدوا وعقوا ، واعتدلوا ولم يسرفوا ، فإنَّ الله لا يحب المسرفين .



• مزايا التكافل الإسلامى :

ويمتاز هذا التكافل أو الضمان الاجتماعى فى الإسلام بشموله لكل أصناف المحتاجين ، سواء أكانت حاجتهم دائمة بسبب عجز بدنى أو عقلى ، أم حاجة طارئة بسبب ظروف عارضة ، كالسفر والأزمات .

ومن الأصناف الذين يدخلون فى هذا الضمان :

١ - الفقراء ..

(١) الأموال ص ٧٤ ، والخراج ليجى بن آدم ص ٢٧ ، ٢٨

(٢) الحشر : ١٠ (٣) الخراج لأبى يوسف ص ٣٥

٢ - المساكين .. والصنفان يعنيان : أهل العوز والحاجة .

٣ - الغارمون (المثقلون بالديون) .

٤ - أصحاب الكوارث ، فهم جزء من الغارمين .

٥ - ابن السبيل ، ويشمل اللاجئين والمشردين ، كما يشمل المنقطعين في السفر .

٦ - اليتامى ، والمقصود : من ليس له مال منهم .

٧ - الأراامل : أى من لا مورد له ولا عائل منهن .

٨ - اللقطاء ، فهم من أبناء السبيل أيضاً .

ومن هؤلاء من نصّ القرآن على استحقاقهم نصاً صريحاً .

ففى مصارف الزكاة نقرأ قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ
اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) .

وفى مصرف خمس الغنائم الحربية نقرأ قوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا
غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ
وَأَبْنِ السَّبِيلِ .. ﴾ (٢) .

وفى مصرف الفىء نقرأ : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ
وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَىٰ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ
الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ (٣) .

ونلاحظ أن فى هذه المصارف كلها صنفاً مشتركاً بينها جميعاً وهو :
المساكين ، وإذا ذكر لفظ « المساكين » وحده دخل الفقراء فى معناه ، ويقصد به

(٣) الحشر : ٧

(٢) الأنفال : ٤١

(١) التوبة : ٦٠

أهل الحاجة ، وإذا ذُكر مع الفقراء كما فى آية : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ﴾ كان معنى الفقراء : الذين لا يسألون ، والمساكين : هم الذين يسألون .

والنص فى كل مصرف على استحقاق هذا الصنف من أهل الحاجة يدل على مبلغ عناية الإسلام بعلاج مشكلة الفقر والمسكنة ، علاجاً حاسماً شاملاً .

وبهذا يتميز الضمان الاجتماعى فى الإسلام عن الضمان الاجتماعى فى الغرب الحديث والمعاصر ، بعدة أمور :

- ١ - بسبقه الزمنى ، فقد مضى عليه أربعة عشر قرناً أو تزيد .
- ٢ - بشموله لكل أصناف المحتاجين (الفقراء ، والمساكين ، والغارمين ، وابن السبيل (اللقطاء) ، الأراذل ، اليتامى) إلخ .
- ٣ - بشموله لكل حاجاتهم المادية والنفسية (مستوى تمام الكفاية ، بل الإغناء كما قال عمر) .
- ٤ - بدرجة الإلزام به (فريضة بل ركن مقرون بالصلاة ، وبالإيمان بالله العظيم) .
- ٥ - بمدى المسئولية عنه ، على مستوى الفرد .. والأسرة (النفقة والعاقلة) ، والوحدة الاجتماعية الصغيرة (الجيران - أهل العرصة) ، المجتمع كله (فروض الكفاية) ، الدولة : (« كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ... ») ، « مَنْ ترك كلاً أو ضياعاً فإلىّ وعلىّ ») .
- ٦ - بشموله الزمانى والمكانى ، فهو يشمل الأجيال المختلفة ، كما يشمل الأقطار المختلفة .

* * *

من العدل تقريب الفوارق بين الناس

● العلاقة بين الأغنياء والفقراء :

اعترف الإسلام بالتفاوت الفطري المعقول فى الأرزاق بين الناس ؛ إذ قبل ذلك ثبت تفاوتهم الفطرى فى الملكات والقدرات والمواهب والعمل والنشاط .

والإسلام - باعتباره ديناً يعترف بالفطرة ، ويسمو بها ولا يصادمها - اعترف بالملكية الفردية الناشئة عن سبب مشروع ، ليشبع بذلك الفطرة البشرية ، والدوافع الفطرية ، فى حب التملك والتنافس والادخار .

والإسلام لا يحترم الملكية الفردية إذا نشأت عن سبب غير مشروع كالغصب أو السرقة الجلية أو الخفية كالرشوة والهدايا للحكام ، واستغلال النفوذ ونحوها . . ويصادر هذه الملكيات ، وإن طال عليها الزمن ، واختلف الليل والنهار ، فطول الزمن لا يبيح المحظور ، ولا يقلب الحرام حلالاً .

والإنسان فى الإسلام ليس مالِكاً حقيقياً يتصرف فى ماله كيف شاء . كلا ، فالمال مال الله ، ومقتضى هذه العبارة : أنه مال الجماعة ، والغنى موظف على رعايته وتنميته وإنفاقه بما يوافق صالح الجماعة ، أو بتعبير القرآن هو « مُستخلف » على المال : ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ (١) ، ويقول : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِى آتَاكُمْ ﴾ (٢) .

فالملكية إذن وظيفة اجتماعية ، والغنى إذن مطالب بواجبات إزاء مجتمعه ، أدناها الزكاة .

وبيت المال الذى تُجمع فيه الزكاة وغيرها ليس ملكاً للخليفة أو الأمير

(٢) النور : ٣٣

(١) الحديد : ٧

وإنما هو خازن أمين ، ليس له منه إلا راتبه كما قال أبو بكر : « أعطوني كأوسط رجل من قريش ليس بأدناهم ولا أعلاهم » .

وقال عمر أكثر من ذلك : « إنما أنا وهذا المال كولى اليتيم ، إن استغنيتُ استعفت ، وإن افتقرتُ أكلت بالمعروف » .

وأبى على بن أبى طالب أن يأخذ من بيت المال شيئاً . . . وانحرافات بعض حكام المسلمين ليست حجة على الإسلام ، وقد اعترفوا بذلك هم أنفسهم ، فنجد خليفة كمعاوية يقول : « أما أبو بكر فلم يرد الدنيا ولم ترده ، وأما عمر فأرادته الدنيا ولم يردها ، وأما نحن فتمرغنا فيها ظهراً لبطن » .

* *

● تقريب الشقة بين الأغنياء والفقراء :

واعتراف الإسلام بالتفاوت الطبيعي فى الرزق ليس معناه أن يدع الغنى يزداد غنىً ، والفقير يزداد فقراً ، بل تدخل بتشريع القانونى ، ووصاياه الخلقية ، لتقريب الشقة بين الأغنياء والفقراء ، فحد من طغيان أولئك ، ورفع من مستوى هؤلاء .

حرّم على الأغنياء الكسب بالباطل ، وكذلك تنمية ما كسبوه بالباطل وحظر عليهم الربا قليله وكثيره ، جليه وخفيه ، واعتبر آكل الربا محارباً لله ورسوله . وحرّم عليهم الاحتكار ، وعلى هاتين الساقين - الاحتكار والربا - تقوم الرأسمالية .

وحرّم عليهم السرف والتبذير ديناً وقضاء ، وجعل للحاكم سلطة الحجر على المبذرين السفهاء .

وحرّم عليهم كل ألوان الترف الذى يُفسد الأفراد والأمم ، مثل الخمر وأوانى الذهب والفضة فى الطعام والشراب ، والتحف والتماثيل الفضية

والذهبية ، ومفارش الديباج والحرير الطبيعي وغيرها من ألوان الترف والتنعيم ، ولبس الذهب والحرير للرجال .

وحرّم عليهم الكثر : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ... ﴾ (١) .

والزكاة محاربة عملية لكل مال يُكتر ، إذ يخرج منه كل عام ٢.٥٪ ، فإن لم يعمل ويستثمر استهلكته الزكاة بجوار النفقة .

وفى الجانب الآخر ، أتاح الإسلام الفرص المتكافئة للفقراء ، ليقفوا على قدم المساواة مع الأغنياء ، فباب العمل والكسب مفتوح للجميع ، ومن لم يجد عملاً هياً له ولى الأمر عملاً ، فإن لم ييسر له العمل ، أو كان عاجزاً عن العمل ، أو كان أجره من عمله لا يكفيه ، كان واجباً على ولى الأمر أن يرعاه ، ويهيئ له ما هو حق لكل مسلم أو ذمى فى ظل الإسلام من مأكل ومشرب ، وملبس للصيف ، وملبس للشتاء ، ومسكن يكتفى ويؤويه ، كما قرر فقهاء الإسلام .

وللحاكم إذا لم تكف الزكاة والموارد العادية لسدّ هذه الحاجات ، أن يفرض على أغنياء المسلمين ما يقوم بمصالح فقرائهم ، وقد قرر علماء المسلمين هذا المبدأ : « إذا احتاج المسلمون فلا مال لأحد » .

ومن الناحية النفسية والقانونية ، فليس لغنى أى امتياز على فقير ، وإنما كلهم أمام القانون وأمام الله سواسية كأسنان المشط .

وقد اتخذ الإسلام طرقاً مثمرة فى تفتيت الثروات ، أبرزها تشريع الميراث ، الذى يوزع ثروة الرجل الواحد بين زوجته وأبويه وأولاده جميعاً ، ذكوراً وإناثاً ، لا للذكور فقط كما كان يفعل العرب فى الجاهلية ، ولا الابن الأكبر كما تصنع بعض الدول كالإنجليز .

(١) التوبة : ٣٤

وبهذا نرى أن الاقتصاد الإسلامى - مع إقراره التفاضل فى الأرزاق - يرى من العدل تقريب الفوارق بين أبناء مجتمعه ، تحقيقاً للتوازن ، وإطفاءً لنيران الحسد والبغضاء ، وتفادياً لأسباب الصراع والصدام بين الأفراد والطبقات .

ووسيلة الإسلام فى ذلك - كما رأينا - هى : العمل على رفع مستوى الفقير ، إلى جانب الحد من طغيان الغنى .

فهو لا يكتفى بكفالة العيش للمعتمدين والمحتاجين عن طريق معونات دورية يتقاضونها ، بل يعمل على تملكهم ما يكفيهم ويغنيهم : من قطعة أرض أو متجر أو أدوات حرفة إلخ .

وهذا ما قرره علماؤنا منذ قرون ، وخصوصاً الشافعية منهم ، فذكروا فى قدر ما يُعطاه الفقير والمسكين من الزكاة ، هذه العبارات الجلية ، قالوا :

« يُعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى ، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام . . فمن كان عادته الاحتراف ، أعطى ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلَّت قيمة ذلك أم كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يغنى بكفايته غالباً تقريباً . ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص قالوا : فمن كان حرفته بيع الجواهر يُعطى عشرة آلاف درهم مثلاً ، إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها . ومن كان تاجراً أو خبّازاً أو صرافاً أُعطى بنسبة ذلك ، ومن كان خياطاً أو نجّاراً أو قصّاباً ، أو غيرهم من أهل الصنائع أُعطى ما يشتري به الآلات التى تصلح لمثله .

« وإن كان من أهل الضياع يُعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة فى ضيعة تكفيه غلتها على الدوام ، قالوا : فإن لم يكن محترفاً ولا يحسن صنعة أصلاً ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع الكتب ، أُعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله فى بلاده ، ومثّلوا لذلك : أنه يُعطى ما يشتري به عقاراً يستغل منه كفايته » (١) .

(١) المجموع للنووى : ١٩٤/٦ ، ١٩٥

وهذا يتفق مع السياسة العُمريّة الراشدة فى توزيع أموال الزكاة إذا اتسعت حصيلتها ، وذلك حين قال لعمال الزكاة والولاة على الصدقات : « إذا أعطيتم فأغنوا » .

وقال رضى الله عنه معلناً عن نهجه فى الإعطاء : « لأكررنّ عليهم الصدقة ، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل » ^(١) (ومائة من الإبل تساوى عشرين نصاباً من أنصبة الزكاة) .

ولقد قلنا : إن التملك - مع إشباعه لدافع الفطرة - دليل الحرية والسيادة وسبب للشعور بالقوة ، والإحساس بالنعمة . فمن العدل إذن أن ينعم بهذا التملك أكبر عدد مستطاع من الناس .

ولهذا المعنى كره الإسلام أن تقتصر نعمة التملك والغنى على طائفة قليلة من المجتمع والأكثرى يعيشون فى سعي الفقر ومرارة الحرمان .

ولهذا المعنى نفسه عمل التشريع الإسلامى على تفتيت الملكيات - وبخاصة الكبيرة منها - ونقلها من يد واحدة إلى جملة أيد . وذلك بوسائل شتى من الميراث والوصية الواجبة والمندوبة ، ونفقات الأقارب ، والزكاة المفروضة ، والحقوق الأخرى التى تجب فى المال حسب الحاجات ، فضلاً عن حق الحاكم العادل فى التدخل لإصلاح الفساد وإقامة العدل ، وإعادة التوازن ، ومحاربة الفقر ، وإشاعة التكافل بين الناس ، على نحو ما قال عمر : « لو استقبلتُ من أمرى ما استدبرت ، لأخذت فضول أموال الأغنياء ، فرددتها على فقراء المهاجرين » ^(٢) .

(١) فقه الزكاة : ٦٠٧/٢

(٢) ذكر ذلك ابن حزم من طريق عبد الرحمن بن مهدي إلى عمر وقال : هذا إسناد فى غاية الصحة والجلالة : ١٥٨/٦ ، المحلى ، المطبعة المنيرية بتحقيق الشيخ أحمد شاكر .

ولهذا المعنى أيضاً اتجه النبي ﷺ إلى توزيع الأموال التي أفاءها الله عليه من يهود بنى النضير على المهاجرين خاصة ، دون الأنصار إلا رجلين منهم هما سهل بن حنيف وأبو دجانة ، ذكرا فقراً فأعطاهما (١) ، وهي التي جاء فيها قوله تعالى من سورة الحشر : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ (٢) فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٣) الآية .

قال ابن شهاب الزهري : كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله ، ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، وكانت لرسول الله ﷺ خالصة ، فقسمها رسول الله ﷺ بين المهاجرين ولم يعط أحداً من الأنصار منها شيئاً إلا رجلين كانا فقيرين : سماك بن خرشة (أبا دجانة) ، وسهل بن حنيف (٤) .

وقد روى أن رسول الله ﷺ قال للأنصار : « إن إخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال ، فإن شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعاً ، وإن شئتم أمسكتُم أموالكم ، وقسمت هذه بينهم خاصة » ، فقال الأنصار رضى الله عنهم : لا بل تقسم هذه فيهم ، واقسم لهم من أموالنا ما شئت (٥) .

(١) الخراج ليحيى بن آدم ص ٣٤ ، طبعة السلفية - سنة ١٣٤٧ هـ .

(٢) أى من بنى النضير . (٣) الحشر : ٦ .

(٤) رواه يحيى بن آدم فى الخراج ص ٣٣ ، فقرة (٧٩) ، وقال العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فى التعليق : هذا الحديث مرسل ، وقد رواه البخارى ومسلم عن مائك ابن أوس بن الحدثان وليس فيه إعطاء الرجلين من الأنصار ، بل هو مذكور فى سيرة ابن هشام بدون إسناد ، وهى قصة طويلة سيذكرها المؤلف برقم (٨١ ، ٨٦ ، ٨٧) ، ورواها ابن سعد فى الطبقات : ٢/٣ - ٤٠ ، قال : فأخبرنا الفضل بن وكيد قال : حدث ابن عيينة قال : سمعت الزهري يقول : لم يعط رسول الله ﷺ من أموال بنى النضير أحداً من الأنصار إلا سهل بن حنيف وأبا دجانة ، وكانا فقيرين ، وروى البلاذرى (٢٦) الموصول والمرسل .

(٥) الخراج ليحيى بن آدم ص ٣٥ ، طبعة السلفية - سنة ١٣٤٧ هـ .

هذه الرواية تدلنا على أن الرسول ﷺ بعد أن خولّه الله أموال بنى النضير ، وأذن له فى التصرف فيها كما يشاء ، باعتباره إماماً ورئيس دولة ، لم يستأثر بها على الناس ، ولم يحرزها دونهم ، ولكنه وجد فى هذه الثروة الجديدة فرصة لإقامة التوازن الاقتصادى بين أبناء المجتمع الإسلامى فى المدينة ، بين مُلاك الأرض والدور من الأنصار الذين جمعوا ثرواتهم من حلال ، وآثروا على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله ، وآووا ونصروا ، وبين الوافدين من المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ، وينصرون الله ورسوله .

أجل . . جعل النبى ﷺ من هذا الفىء فرصة لرفع المستوى المالى للمهاجرين وتقريب الفوارق بينهم وبين إخوانهم الأنصار .

وإن صحّت الرواية الأخيرة فإنها تدل على تخيير الرسول ﷺ للأنصار بين قصر توزيع الثروة الجديدة على المهاجرين ، أو إعادة توزيع الثروة كلها فى المدينة - ومنها أموال الأنصار - بينهم وبين المهاجرين على سبيل المساواة .

ولكن هذه الرواية لم تبلغ درجة الصحة ^(١) ، التى يؤخذ منها حكم كهذا ، وبخاصة أن ملكية الأنصار لأموالهم ليس فيها أدنى ريبة ، وبذلهم منها فى سبيل الله وإيثار إخوانهم بها فوق ما يطلب من البشر .

وبحسبنا فى تقريب الفوارق ما جاءت به الروايات الأخرى من توزيع المال فى هذه القصة على المهاجرين وحدهم ، وبحسبنا بعد ذلك ما علّل به القرآن توزيع الفىء - أى فىء بعد ذلك - حيث قال تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ ^(٢) فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ

(١) ذكر هذه الرواية يحيى بن آدم عن الكلبي - محمد بن السائب - وهو ضعيف جداً ورماه جماعة بوضع الحديث ، فضلاً عن أن الرواية منقطعة فقد مات الكلبي سنة ١٤٦ هـ .

(٢) أى جميع البلدان .

وَابْنُ السَّيْلِ كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ، وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴿١﴾ .

قال ابن كثير فى قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ :
أى جعلنا هذه المصارف لمال الفىء كى لا يبقى مأكلة يتغلب عليها الأغنياء ،
ويتصرفون فيها بمحض الشهوات والآراء ، ولا يصرفون منه شيئاً إلى الفقراء (٢) .

إن هذه الكلمة الموجزة التى علّل بها القرآن توزيع الفىء فى الوجوه
والمصارف التى ذكرها - وهى خشية تداول المال بين الأغنياء وحدهم (أى مع
حرمان أكثرية الأمة من تداوله ومن تملكه) - هذه الكلمة تعبر أبلغ تعبير عن
الروح الجماعية المعتدلة التى يقوم عليها نظام الإسلام ، وتنفّر من طغيان
النظام الرأسمالى الذى أخص صفاته وسماته - إن أوجزنا العبارة - أن المال
فيه « دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ » ، وهذا ما يحرص كتاب الله الكريم على تجنبه
والفرار منه .

إن هناك عوامل خبيثة تتدخل أحياناً فى توزيع الثروة ، فتخلق التفاوت
الهائل ، وتقسّم المجتمع الواحد إلى طبقات متحاسدة متصارعة ، وتجعل
الناس كالسمك يأكل الكبير الصغير . فتجد الثراء الفاحش بجانب الفقر
المدقع ، وترجمة هذا أن النعيم والترف فى جانب ، والبؤس والحرمان فى
جانب . وكثيراً ما يكون الغنى والنعيم حظ العاطلين ، والعوز والحرمان
نصيب العاملين . مما يثير الضغائن ، ويورث الفتن ، ويعرّض المجتمع لأخطر
الغلاقل والاضطرابات .

ومن حق الدولة المسلمة - بل من واجبها - أن تتخذ من الوسائل ما يمحو
التفاوت الظالم أو يكسر من حدته وضراوته على الأقل ، قد يكون ذلك
بتحديد الملكية بالنسبة لأموال معينة ، وقد يكون بتأميم بعض المرافق
والمؤسسات الهامة التى تُضار الأمة إذا سيطر على ملكيتها بعض الأفراد (بشرط

(٢) تفسير ابن كثير : ٣٣٦/٤ ، طبع عيسى الحلبى .

(١) الحشر : ٧

التعويض العادل) ، وقد يكون ذلك بقصر توزيع بعض الثروات الجديدة على المعدمين خاصة ، ويسند الدولة الإسلامية في ذلك : آية سورة الحشر من كتاب الله ، وتقسيم أموال بنى النضير من سُنَّة رسول الله ، كما يشد أزرها مجموعة من القواعد الكلية التي وضعها أئمة الإسلام وفقهاؤه بعد استقراء نصوص الشريعة وأحكامها مثل : رفع الحَرَج ، ودفع الضرر قبل وقوعه ، وإزالته بعد وقوعه ، وارتكاب أخف الضررين ، وتقويت أدنى المصلحتين ، والضرورات تبيح المحظورات ، والمشقة تجلب التيسير ، ورد المفسدة مقدّم على جلب المصلحة إلخ .

* *

● الأغنياء ليسوا طبقة :

ونظام الإسلام يتسع للأغنياء بوصفهم أفراداً ، يجمعون الثروات من حلال لا بوصفهم طبقة لها مزايا شرعية أو حقوق قانونية ، يتوارثها الأبناء عن الآباء ، والأحفاد عن الأجداد .

كلا .. فليس في الإسلام طبقات بهذا المعنى الذى ذكرناه ، كتلك التى عُرِفَت عند الغرب ، من طبقة الملوك أو الحكام ، وطبقة الأشراف أو النبلاء ، وطبقة الفرسان ، وطبقة رجال الدين و إلخ .

ليس في الإسلام شئ من ذلك أبداً ..

الحكام أفراد تختارهم الأمة بواسطة أهل الحل والعقد فيها ، أو بأى وسيلة تختارها ، وليسوا من فئة أو أسرة معينة ، بل قال الرسول ﷺ : « اسمعوا وأطيعوا وإن ولى عليكم عبد يقودكم بكتاب الله » ، وقال عمر قبل موته : « لو كان سالم مولى حذيفة حياً لاستخلفته » .

والفقهاء في الإسلام ليسوا طبقة كهنوتية كرجال الأديان الآخرين ، إنما هم علماء متخصصون في دراسة الإسلام ، عقيدته وتشريعه وأخلاقه ، فهم في

الحقيقة علماء دين ، وعلماء قانون ، وعلماء أخلاق واجتماع ، وليسوا واسطة بين الله وعباده ، ولا هم يملكون مفاتيح الجنة ، ولا يبيعون صكوك الغفران والرضوان .

ونقابة « الأشراف » فى مصر مثلاً ، لا تعنى أكثر من هيئة تضم المنتسبين إلى علىّ أو بنى هاشم ، وهو مصطلح اصطلاحى عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح كما يقال ، وقد قال النبى - صلى الله عليه وسلم - لعمة العباس وابنته فاطمة وبنى هاشم جميعاً : « اعملوا فإنى لا أغنى عنكم من الله شيئاً ، مَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يَسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ » . والقرآن الكريم يقول : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (١) .

والأغنياء فى الإسلام ، إنما هم أفراد يثرون بجهدهم ونشاطهم ، وقد لا يدوم لهم الثراء ، وقد ينقص أو ينتقل ميزانه إلى غيرهم .

فالفقر والغنى فى المجتمع الإسلامى ليسا شيئاً ثابتاً مؤبداً ، بل كلاهما أمر دائم التغير بتغير ظروف الحياة ، وفرص الكسب ، وقوانين الميراث ، وكم من غنى افتقر ، وكم من فقير اغتنى .

هؤلاء هم الأغنياء الذين يُوجدون فى نظام الإسلام ، وإن سمّاهم الناس « طبقة الأغنياء » فلا ضير فى التسمية إذا وضحت المسميات ، فقد يقسم بعضهم الناس إلى ثلاث طبقات : غنية وفقيرة وميسورة ، أو عليا ودنيا ووسطى ، وهو تقسيم على وجه التشبيه والتقريب ، كتقسيم الناس إلى ثلاثة ألوان بين البياض والسواد وما بينهما .

ووجود « الطبقة » بهذا المعنى أمر اقتضاه نظام الوجود كله ، الذى قضى بالاختلاف والتفاوت حتى بين النباتات بل الجمادات ، فما بالنا بالإنسان ، وبين أفرادها من التفاوت ما لا يوجد فى أى نوع من الأنواع الأخرى

(١) المؤمنون : ١٠١

للكائنات ؟ حتى جاء فى الحديث الشريف : « ليس شيء خيراً من ألف مثله إلا الإنسان » (١) .

ولقد زال رأس المال من روسيا وزال معه أغنياؤها وسراتها ونبلاؤها ، وسيطر الحكم الاشتراكى ، ومع هذا ظهرت فيها - كما قال الأستاذ العقاد - « طبقة حاكمة من الخبراء والمهندسين لا تدانيها فى سطوتها واستبدادها طبقة حاكمة فى أشهر البلاد باستبداد نظم الصناعة ورأس المال » (٢) .

ولقد كان الإسلام دين الفطرة والواقع حقاً ، حين اعترف بالتفاضل الموجود فعلاً فى كل بلاد الدنيا - رأسمالية أو شيوعية - فقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ (٣) ، ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ (٤) .

وإذا كان هذا صنع الله ، فإن الله لا يصنع شيئاً عبثاً ، إنما يصنعه لحكمة بالغة ، والحكمة هنا كما ذكر القرآن : أمران :

أولهما : الابتلاء الذى على أساسه يقوم التكليف والجزاء : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾ (٥) .

والثانى : التسخير : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُلْخِيّاً ﴾ (٦) .

وهذا ليس تسخير القهر والإذلال ، بل تسخير النظام والمصلحة المشتركة ، فلو كانت الحياة مصنعة لم يكن صلاحه أن يكون كل العاملين فيه مديرين

(١) رواه الطبرانى والضياء عن سلمان ، وحسنه فى صحيح الجامع الصغير (٥٣٩٤) .

(٢) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ، للعقاد ص ٢٠١

(٣) النحل : ٧١ (٤) الزخرف : ٣٢

(٥) الأنعام : ١٦٥ (٦) الزخرف : ٣٢

أو مهندسين ، بل لا بد من المدير والمهندس ورئيس القسم والمساعد والكاتب والعامل والخفير ، وهكذا يعمل بعضهم تحت رعاية البعض الآخر وإشرافه ليستقيم الأمر ، ويأتى بخير الثمار .

وإذا كان التفاضل فى الرزق لا يمنح صاحبه ميزة على غيره فى المجتمع المسلم ، فإن التفاضل الحقيقى المعترف به هو التفاضل فى مجال العلم والإيمان والعمل .

﴿ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (٢) .

﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا ، وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ (٣) .

وهكذا يقيم الإسلام العلاقة بين الغنى والفقر على أساس العدل والمساواة والإخاء ، فهو يسوى بين الجميع فى أصل الحقوق والواجبات .

ويتيح الفرصة للجميع ليكسبوا ويقول لهم جميعاً : ﴿ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٤) .

ويقول للأغنياء بعد هذا : ﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٥) .

ويقول لولى الأمر : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً .. ﴾ (٦) .

ويقول للفقير : لا تحقد ولا تحسد : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ﴾ (٧) .

ويقول للجميع بعد هذا : « كونوا عباد الله إخواناً » (٨) .

(١) الزمر : ٩ (٢) المجادلة : ١١ (٣) الأنعام : ١٣٢

(٤) التوبة : ١٠٥ (٥) البقرة : ٢٦٧ (٦) التوبة : ١٠٣

(٧) طه : ١٣١

(٨) جزء من حديث رواه أحمد ومسلم عن أبى هريرة . صحيح الجامع الصغير (٧٢٤٢) .

وهكذا كان الإخاء يسود المجتمع الإسلامى كله ، فلم يحقد فقير على غنى ، ولم يبيع غنى على فقير ، وشعر الغنى أن الفقير أخوه ، وشعر الفقير أن مال الغنى ماله ، ورأينا بلال بن رباح وعمار بن ياسر وأبا هريرة وأهل الصُّفَّة ، جنباً إلى جنب ، مع عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف لا يشعرون إلا بالإخاء والمحبة والتعاون .

وفى عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم نر الفقراء يحسدون الأغنياء أو يغبطونهم إلا فى مجال أرفع مما يتنافس عليه الماديون ، فقد ذهب الفقراء إلى النبى ﷺ يشكون إليه تفوق الأغنياء عليهم ، فماذا قالوا ؟ لنقرأ معاً هذا الحديث الذى رواه الشيخان عن أبى هريرة : أن فقراء المهاجرين أتوا النبى ﷺ فقالوا : ذهب أهل الدثور (الأموال) بالدرجات العلا والنعيم المقيم ! فقال : « وما ذاك » ؟ قالوا : يصلون كما نصلى ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون ولا نتصدق ، ويُعتقون (العبد) ولا نعتق ! فقال رسول الله ﷺ : « أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به مَنْ قد سبقكم ، وتسبقون به مَنْ بعدكم ، ولا يكون أحد أفضل منكم إلا مَنْ صنع مثل ما صنعتم » ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « تُسَبِّحُونَ وتُكَبِّرُونَ وتحمدون - دبر كل صلاة - ثلاثاً وثلاثين مرة » ، قال أبو صالح (الراوى عن أبى هريرة) : فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا : سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا ، ففعلوا مثله ، فقال رسول الله ﷺ : « ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (١) » (٢) .

هذا ما كان يتنافس فيه الفقراء والأغنياء فى ذلك المجتمع المثالى : أيهم يسبق بالخيرات ، ويزيد على غيره فى عمل الصالحات !

* * *

(١) المائة : ٥٤

(٢) رواه البخارى فى أكثر من موضع (٨٤٣) و(٦٣٢٩) ، ومسلم (٥٩٥) . كما رواه مسلم عن أبى ذر (٧٢٠) و(١٠٠٦) وهو الحديث الخامس والعشرون من جامع العلوم والحكم لابن رجب : ٢ / ٥٦ - ٧٠